جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسة تحليلية
لأداء واتجاهات القطاع الصناعي

نيسان ٢٠٢٢

دراسة تحليلية لأداء واتجاهات القطاع الصناعي

نيسان ٢٠٢٢

الفهرس

الملخص التنفيذي	5
أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني	7
أ - مساهمة القطاع في النمو والإنتاج	7
ب - تطور أعداد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي	9
ج - تطور أعداد الايدي العاملة في القطاع الصناعي	10
القدرات التصديرية للقطاع الصناعي والفرص التصديرية	12
أ - الصادرات القطاعية	12
ب - الأسواق المستهدفة	15
ج - فرص تمويل الصادرات	19
تصنيف منشآت القطاع الصناعي والمدن الصناعية	19
أ - المنشآت الصغيرة والمتوسطة	19
ب - الشركات الكبرى في القطاع الصناعي	20
ج - المدن الصناعية المؤهلة	21
تمويل القطاع الصناعي	22

أ - تحديات وفرص تمويل القطاع الصناعي 22

ب - التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي 23

ج - القطاع الصناعي في سوق عمان المالي 25

د - الرفع المالي لشركات القطاع الصناعي 28

هـ - تمويل القطاع الصناعي في ظل جائحة كورونا 31

و - الحلول التكنولوجية لتذليل الوصول الى مصادر التمويل 31

التحديات والفرص للقطاع الصناعي بين الاستراتيجيات الحكومية والاستثمار 33

أ - السياسة الصناعية 33

ب - برنامج أولويات العمل الحكومي للأعوام (2021-2023) 34

ج - التحليل الرباعي للقطاع الصناعي 35

د - قانون الاستثمار والحوافز الاستثمارية 38

الآفاق التمويلية للقطاع 45

الجداول الإحصائية 48

المراجع 51

الملخص التنفيذي

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية نظراً لمساهمته الواضحة في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم القطاع الصناعي بحوالي 21.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي جل مساهمة القطاع من ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات الفرعية خصوصا قطاع الصناعات التحويلية كونه الأكثر تشابكية مع القطاعات الأخرى من خلال الترابطات الامامية والخلفية. يشغل القطاع الصناعي حوالي 255 ألف عامل من خلال 17 ألف منشأة عاملة في القطاع، ويستحدث القطاع حوالي 15 ألف فرصة عمل سنوياً فيما يبلغ صافي عدد الفرص المستحدثة 5000 فرصة عمل سنوياً والتي تشكل 13% من صافي الفرص المستحدثة في المملكة. كما يلعب القطاع دوراً مهماً في عمليات التصدير حيث تشكل صادراته ما يقارب 93% تقريباً من اجمالي الصادرات الأردنية، وتصل منتجات القطاع الى أكثر من 160 بلد حول العالم وما يفوق المليار مستهلك. ويجذب القطاع الصناعي الاستثمارات المحلية والاجنبية، حيث استحوذ القطاع على أكثر من 65% من الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار.

هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القطاع الصناعي قائم ومستمر ويمتلك العديد من الفرص ويتمتع بقدرة كبيرة على تحقيق معدلات نموٍ مستقرة بصفة عامة من حيث المساهمة في الناتج والتشغيل وعدد الشركات وكمية الإنتاج الصناعي وحجم الصادرات، وهو ما يعكس الآفاق الإيجابية للقطاع والقدرات الكبيرة الكامنة ووجود فرص مهمة أمامه للنمو والتوسع، وخصوصاً في ظل وجود اهتمام ودعم حكومي واضح لهذا القطاع والذي يظهر من خلال مختلف الخطط والبرامج الحكومية. كل ذلك ينعكس في قدرة القطاع على المنافسة في مختلف الأسواق المحلية والاقليمية والعالمية، وامتلاك بعض قطاعاته الميزة النسبية والتنافسية.

وعلى الرغم من المؤشرات العامة الجيدة للقطاع الصناعي، فيلاحظ وجود تفاوت واختلاف كبير في مؤشرات الأداء من قطاع فرعي إلى آخر، وهو ما يؤكد التفاوت في فرص النمو فيما بينها. حيث يقسم القطاع الصناعي الى عشرة قطاعات فرعية هي قطاعات الصناعات الجلدية والمحيكات، الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، قطاع التعدين، الصناعات التموينية والغذائية، الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، قطاع البلاستيكية والمطاطية، قطاع التعبئة والتغليف، الصناعات الانشائية، والصناعات الخشبية والاثاث. وتشير البيانات إلى أن قطاعات الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الانشائية والصناعات الغذائية تستحوذ على أكثر من 66% من عدد الشركات الصناعية. بينما يعتبر قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات وقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات من أكثر القطاعات الفرعية كثافة بالعمالة إذ تشغل القطاعات الثلاث أكثر من 66.6% من العاملين في القطاع الصناعي. وعلى صعيد الصادرات، فتشكل صادرات قطاع التعدين وقطاع الجلدية

والمحيكات وقطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل حوالي 60% من إجمالي الصادرات الصناعية.

أما من حيث الشكل التنظيمي لمنشآت القطاع الصناعي، فتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر بحوالي 98.5% من عدد شركات القطاع، فيما تصنف باقي الشركات على أنها شركات كبرى ومعظمها مدرجة في سوق عمان المالي. وفيما يتعلق بمؤشرات الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، فقد بلغ متوسط العائد على موجودات الشركات الصناعية 3.8% في عام 2020، فيما بلغ العائد على حقوق المساهمين 5.9%، وبلغت نسبة مديونية الشركات الصناعية 36%، وكان معدل تغطية الفوائد 6.1 مرة تقريباً، وتعتبر هذه القيم اقل من النسب النظيرة لها في أسواق البلدان المختلفة فعلى سبيل المثال تصل مديونية الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الامريكية الى 56% في عام 2020[1]. وتظهر اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع الصناعي قدرة القطاع على تحمل صدمة ارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض أرباح الشركات وبحيث تبقى قدرة الشركات الصناعية على تغطية الفوائد ضمن الحدود الآمنة. كذلك أظهرت النتائج أن هناك تفاوتاً كبيراً في أداء الشركات الصناعية وذلك على مستوى القطاع الفرعي، وعلى مستوى الشركات الفردية. حيث سجلت بعض القطاعات نمواً واضحاً في مؤشرات أدائها، وشهدت قطاعات أخرى تراجعاً في مؤشرات الأداء. لكن وبصفة عامة فيمكن استخلاص ان أهم القطاعات الواعدة في القطاع الصناعي هي الصناعات التموينية والغذائية، الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، الصناعات الجلدية والمحيكات، الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع التعدين، وذلك من حيث فرص التوسع، وزيادة الصادرات، وتحسن العائد على حقوق المساهمين لتلك القطاعات.

وعلى صعيد التمويل الموجه للقطاع الصناعي، فتبلغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لقطاع الصناعة ما يقارب 3.5 مليار دينار أو ما نسبته 11.6% تقريباً من إجمالي التسهيلات. كما يستفيد القطاع الصناعي من البرامج التمويلية التي أطلقها البنك المركزي الأردني مثل برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج البنك المركزي لدعم القطاعات الاقتصادية، حيث أن التمويل الممنوح للقطاع الصناعي من خلال البرنامجين يتجاوز 750 مليون دينار. وتوفر الشركة الأردنية لضمان القروض العديد من البرامج التي تستهدف دعم التمويل الممنوح للقطاع الصناعي من خلال برامج مخصصة لضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وضمان الصادرات.

واستناداً إلى ما سبق، فقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي يتمتع بفرص وآفاق تمويلية واسعة والتي يمكن استغلالها واستهدافها ومن أبرز هذه الآفاق ما يلي:

(1) إحصاءات للشركات الصناعية المدرجة في الولايات المتحدة 2020.

- تمتع القطاع الصناعي بالمرونة والصمود (Resilience)، من خلال اعداد المنشآت والعمالة.
- امتياز منشآت القطاع بالثبات والاستمرارية ويظهر ذلك في معدل الدوران لمنشآت القطاع.
- العدد الكبير لمنشآت القطاع الصناعي والذي يعطي فرصة للتنويع عالي النطاق ويخفض من مخاطر التركز على المستوى القطاعي والمالي.
- الفرص التصديرية الكبيرة للقطاع الصناعي والتي تضع القطاع أمام فرص كبيرة النمو.
- إمكانية الاستفادة من قانون الأموال المنقولة وسجل الأموال المنقولة.
- وجود برامج تمويل متخصصة للقطاع الصناعي من خلال برامج البنك المركزي الأردني.
- مبادرة القطاع المصرفي بإنشاء صندوق رأس المال والاستثمار الأردني.
- المؤشرات المالية للقطاع الصناعي جيدة عموماً ولكنها تتفاوت من قطاع لآخر ومن شركة لأخرى.
- تعدد القطاعات الفرعية ووجود الترابطات الامامية والخلفية التي تخلق فرص تمويلية متنوعة.
- إمكانية استفادة القطاع الصناعي من أنظمة الدفع الرقمية والتكنولوجية للقطاع المصرفي والخدمات التكنولوجية الجديدة.

أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

أ - مساهمة القطاع في النمو والإنتاج

يعتبر القطاع الصناعي أحد أبرز القطاعات المؤثرة على النمو الاقتصادي، وأهم الروافع الاقتصادية، يبين الجدول رقم (1) ثبات نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتي تقارب 21.5%، ويدل ذلك على قدرة القطاع على التعامل الرصين مع متغيرات الأوضاع الاقتصادية. ووفق الأسس المنهجية فان القطاع يقسم الى الصناعات التعدينية المعتمدة على استخراج الثروات الباطنية وتعدينها اما النوع الثاني فهي الصناعات التحويلية التي تعمل على تحويل المواد الى منتجات كاملة او شبه كاملة تدخل في صناعات أخرى[2]. ومن أشهر الصناعات التعدينية في الأردن البوتاس والفوسفات والمحاجر، اما الصناعات التحويلية كقطاع الصناعات الجلدية والمحيكات او الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل.

(2) تعريف الصناعات يعتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح (4) الأمم المتحدة (ISIC4) 1998 .

جدول رقم (1) مساهمة القطاعات الصناعية الفرعية بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لأعوام 2016-2021 [3]

القطاع الفرعي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التعدين والمحاجر	%1.81	%10.2	%89.1	%50.2	%2.10	%2.23
الصناعات التحويلية	%10.81	%28.71	%37.71	%06.71	%17.40	%17.42
الكهرباء والمياه	%48.1	%58.1	%58.1	%58.1	%1.85	%1.84
المجموع	**%66.12**	**%76.12**	**%65.12**	**%05.12**	**%21.34**	**%94.12**
نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي	**%00.2**	**%01.2**	**%39.1**	**%69.1**	**%1.60-**	**%2.21**

في عام 2020 تراجعت مستويات النمو الاقتصادي خلال ذروة الجائحة، لتصل الى قيم سالبة (-1.6%)، ومنذ مطلع عام 2021 بدا الاقتصاد بالتعافي والفتح التدرجي للقطاعات الاقتصادية، حيث عاد النمو الى القيم الموجبة ليحقق (0.3%) في الربع الأول وليرتفع الى (3.2%) في الربع الثاني، واستمرت مستويات النمو بالتحسن خلال الربعين الثالث والرابع من العام؛ حيث حقق الناتج الإجمالي نمواً للعام كاملاً وصل الى 2.2%، وهذا ما جعل عام 2021 عام التعافي من اثار الجائحة بكل المقاييس.

وقد جاء النمو المتحقق خلال عام 2021 مدفوعا بنمو القطاعات الصناعية، حيث ان القطاع الصناعي اكبر مساهم في النمو بنسبة مساهمة 0.62 نقطة مئوية ومساهمة قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 17.4% في الناتج المحلي الاجمالي. اما الصناعات الاستخراجية فقد حققت نمواً في الانتاج خلال العامين 2020-2021.

الشكل رقم (1) الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

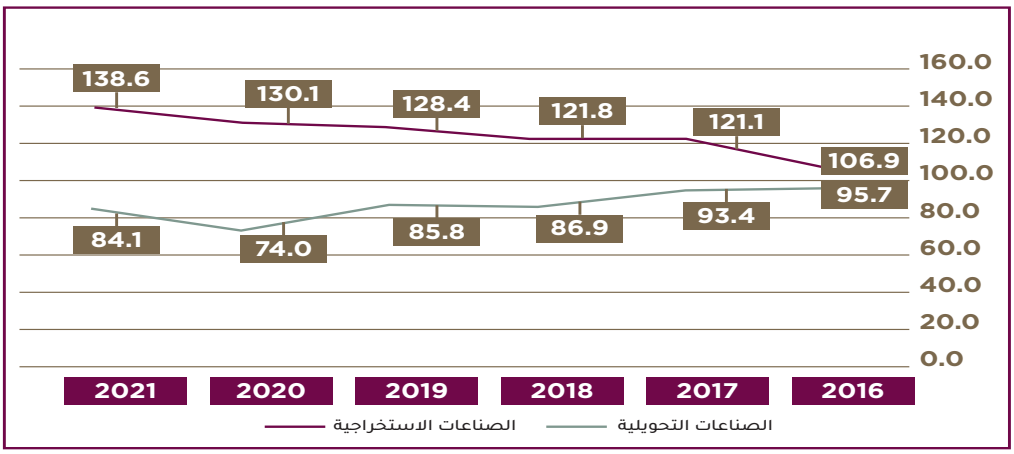

(3) البنك المركزي - الإحصاءات الشهرية- الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة تشرين أول 2021

الشكل رقم (2) الإنتاج الصناعي (بالمليون دينار)

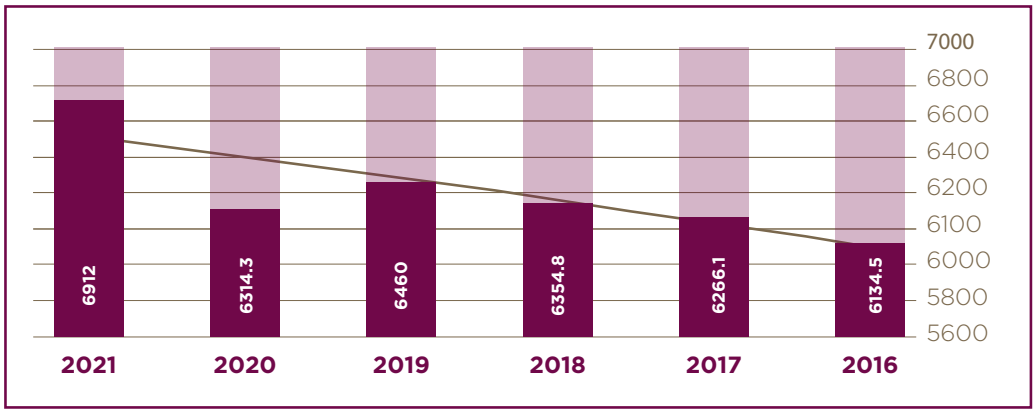

ويوضح الشكل رقم (2) أن الإنتاج يتوافق مع التعافي في عام 2021 اذ ارتفع الانتاج بنسبة 10%، كما يظهر الشكل وجود منحنى نمو في انتاج القطاع خلال الأعوام (2016-2021).

وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية ان قطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات تشابكية اذ يبلغ قيمة المضاعف الاقتصادي للقطاع حوالي 2.166 لكل دينار ينفق[4] مقارنة مع قطاعات أخرى كالزراعة 1.87 وقطاع التجارة 1.0. أي ان كل دينار سينفق على القطاع سيقابله أثر اقتصادي مباشر وغير مباشر بقيمة 2.166 دينار. ومن ابرز قطاعات الصناعات التحويلية الفرعية تشابكاً قطاع الصناعات الغذائية الذي تعتبر قيمة المضاعف الاقتصادي له 2.55 دينار وهي قيمة مرتفعة نسبياً للقطاعات الأخرى، كما ان الصناعات التحولية الأخرى حصلت على قيمة مضاعف 2.57 دينار. أي ان القطاع يمتلك القدرات على استحداث فرص العمل ومعالجة تحدي البطالة. وهذا أحد اهم الدلائل الى الترابطات الامامية والخلفية للقطاع الصناعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتعتبر دراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات إحدى الوسائل لتحديد القطاعات ذات الأولوية في في الانفاق الحكومي من جهة واحدى السبل لتحديد دور هذه القطاعات في رفع نسب النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

ب - تطور أعداد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي

يبين الشكل رقم (3) أن أعداد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي تقارب 17 ألف منشأة في عام 2021 وتشغل هذه المنشآت ما يقارب من 250 ألف عامل، أي ما نسبته 13% من مجموع المنشآت في الاقتصاد لعام 2018.

ويلاحظ تراجع اعداد المنشآت العاملة في القطاع على مدار الثلاثة سنوات الماضية (2018-2021)، وعلى صعيد التوزيع الجغرافي لمنشآت القطاع، فقد حصلت عمان على النصيب الأكبر، اذ يتواجد بها (45%) من عدد المنشآت، تليها اربد بحصة تقارب (17%) ثم الزرقاء بنسبة (14%)[5]، لتتوزع باقي النسبة على المحافظات الأخرى.

(4) مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، العدد الأول - البنك المركزي

(5) دائرة الإحصاءات العامة مسح المنشآت 2018 - جدول توزيع المنشآت وفق النشاط الاقتصادي والمحافظة.

الشكل رقم (3) تطور اعداد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي 2016-2021 (الف)[6]

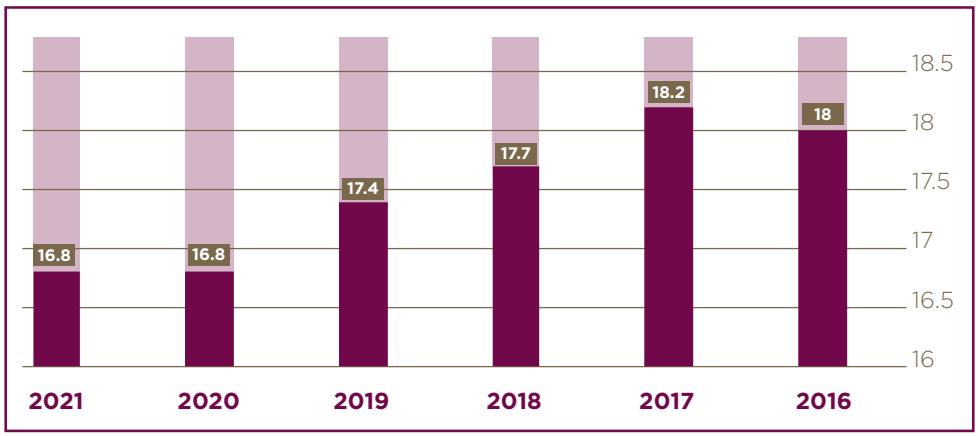

شكل رقم(4) نسبة المنشآت العاملة في القطاعات الفرعية الى المنشآت العاملة في القطاع الصناعي 2021[7]

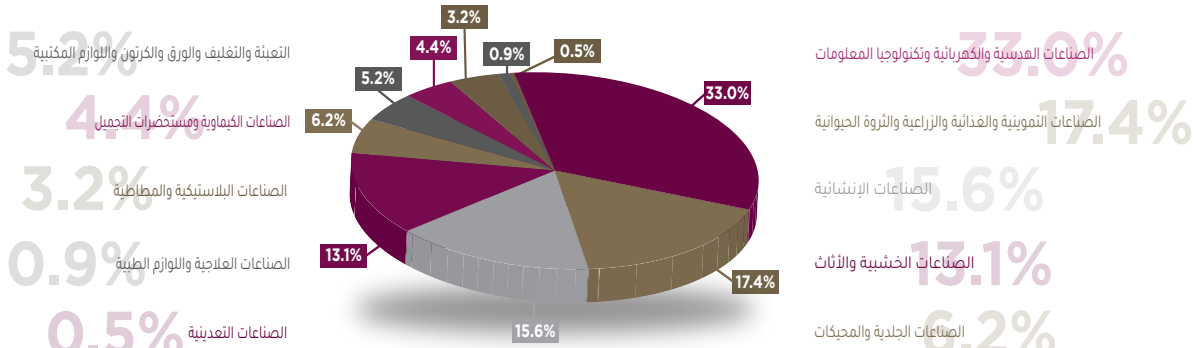

وعلى صعيد توزيع منشآت القطاع الصناعي وفق اعداد المنشآت في كل قطاع فرعي، يأتي قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية كأكبر قطاع من حيث عدد المنشآت العاملة بنسبة 33.0% من مجموع المنشآت في القطاع، يليه قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 17.4% ثم الانشائية بنسبة 15.6%. اما عن الفرص التي واكبت جائحة كورونا فقد شهد قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية وقطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل نمواً في عدد المنشآت بنسبة 16.15% و6.1% على التوالي حيث استطاعت هذه القطاعات تغطية احتياجات السوق المحلي وتزويده بالمواد اللازمة خلال فترة الحظر الشامل.

ج- تطور أعداد الايدي العاملة في القطاع الصناعي

ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي خلال العشرة سنوات الماضية بما يقارب 60 ألف عامل، وقد شهد القطاع نموا في اعداد الايدي العاملة خلال الأعوام (2013-2018)، حيث وصل متوسط نمو اعداد العاملين الى 7% خلال تلك السنوات. وفي الفترة (2018-2021) انخفضت اعداد المنشآت العاملة في القطاع الا ان ذلك لم يؤدي الى انخفاض مضطرد على اعداد الايدي العاملة.

(6) غرفة صناعة الأردن-مركز الدراسات والأبحاث- إحصاءات الغرف الصناعية 2021.
(7) غرفة صناعة الأردن-مركز الدراسات والأبحاث- إحصاءات الغرف الصناعية 2021.

شكل رقم (5) تطور اعداد العاملين في الصناعي 2016-2021 (ألف)[8]

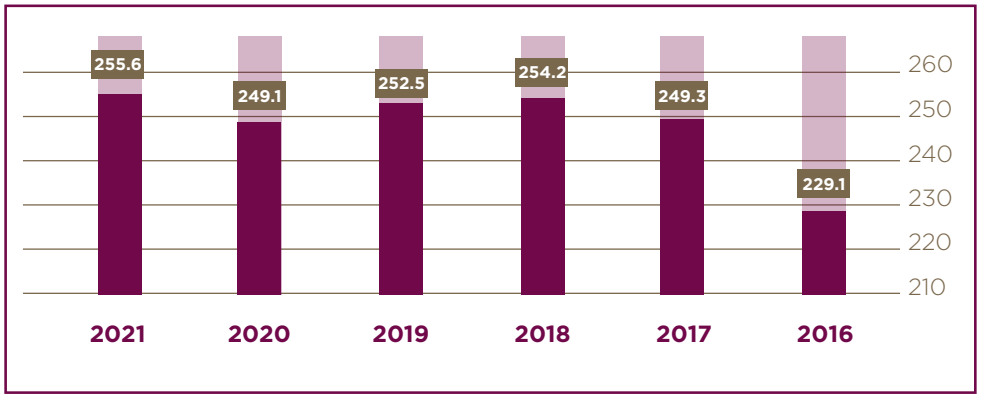

يعتبر قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات من أكبر القطاعات الصناعية الفرعية المشغلة للعمالة، ويعود ذلك الى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية (FTA)، حيث يعمل في القطاع ما يقارب 69 ألف عامل وعاملة، يليه قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية بعدد اجمالي 60 ألف، ثم قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات بعدد عمالة يصل الى 42 ألف عامل وعاملة. يعتبر القطاع ديناميكيا في مجال العمالة، ويعود سبب ذلك ان اغلب المنشآت هي منشآت صغيرة والمتوسطة والتي من اهم سماتها اعتمادها على الايدي العاملة، اذ تشغل المنشأة الصناعية ما يقارب 15 عامل في المتوسط وفق احصاءات عام 2021.

الشكل رقم (6) نسبة الايدي العاملين في كل قطاع فرعي الى الايدي العاملة في القطاع الصناعي 2021 (ألف)[9]

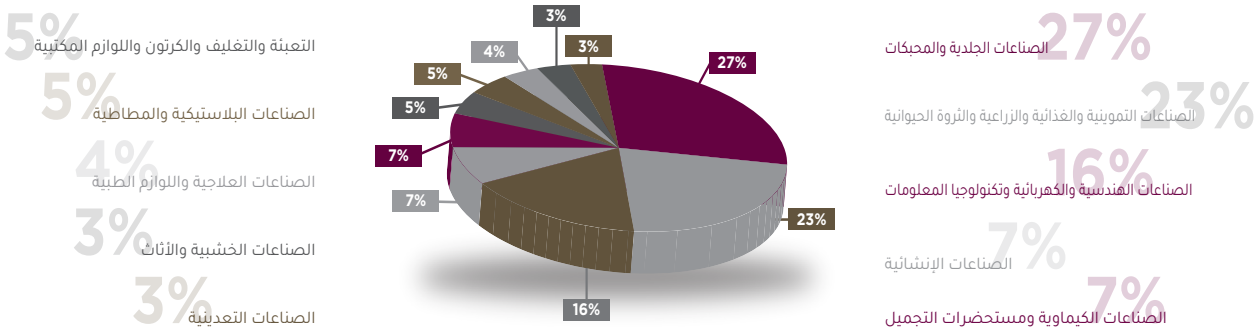

◆ فرص العمل المستحدثة[10]

يستحدث القطاع ما يقارب 15 ألف فرصة عمل وفق إحصاءات عام 2018، وبصافي فرص عمل مستحدثه تقارب 5000 فرصة عمل، ويتوافق عدد الفرص الصافي مع نسب زيادة العمالة في القطاع الصناعي. كما شكلت صافِ الفرص المستحدثة للقطاع ما يقارب 13% من صافي الفرص المستحدثة في المملكة. وتظهر اثار جائحة كورونا على

(8) غرفة صناعة الأردن-مركز الدراسات والأبحاث- إحصاءات الغرف الصناعية 2021.

(9) غرفة صناعة الأردن-مركز الدراسات والأبحاث- إحصاءات الغرف الصناعية 2021.

(10) دائرة الإحصاءات العامة، تجميع الباحث للأعداد النصف سنوية، لم يتم تجميع أي بيانات في النصف الثاني 2019 بسبب جائحة كورونا، وفق مصادر دائرة الإحصاءات العامة. انظر الملحق رقم (1).

القطاع من خلال البيانات الصادرة عن عام 2020، حيث خسر الاقتصاد ما يقارب 69 ألف فرصة عمل صافية في كافة القطاعات، وتراجع صافي الفرص المستحدثة في القطاع الصناعي الى قيم سلبية ، اذ خسر القطاع ما يقارب من 10 ألف فرصة عمل، جاء معظمها في قطاع الصناعات التحويلية بعدد 8700 وظيفة.

القدرات التصديرية للقطاع الصناعي والفرص التصديرية

تقسم الصادرات الى نوعين رئيسيين هما الصادرات الوطنية والصادرات المعاد تصديرها، وتعرف الصادرات الوطنية بانها المنتجات او تصنيع البضائع وفقا للمعايير الموضوعة لأغراض تطبيق التعريفة الجمركية أو القيود الكمية أو غيرها من الإجراءات المتعلقة بالمبادلات التجارية ذات المنشأ المحلي[11].

ينتج عن قياس الفرق بين الصادرات والمستوردات الميزان التجاري، وفي حال كانت قيمة المستوردات اكبر من قيمة الصادرات لبلد ما يعتبر ذلك عجزاً في ميزانه التجاري، ويعتبر القطاع الصناعي المحرك للصادرات كونه القطاع الأكثر تصديرا حيث تتراوح نسبة مساهمته لمجموع الصادرات الوطنية بين (90%-94%) وذلك خلال الأعوام (2018-2021)[12].

الشكل رقم (7) ملخص تطور التجارة الخارجية لعام 2021[13]

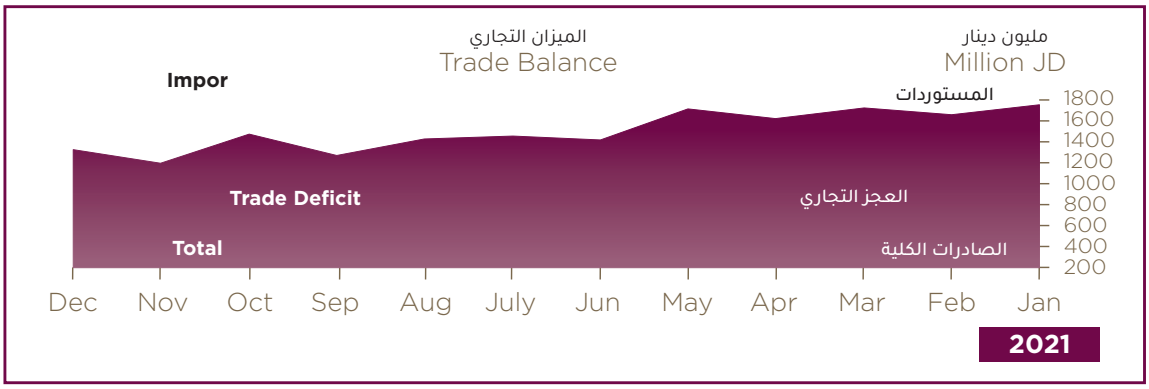

أ - الصادرات القطاعية

لقد استحوذت ثلاثة قطاعات فرعية هي قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات وقطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل وقطاع التعدين على حوالي 60% من اجمالي صادرات القطاع الصناعي في عام 2021، ويدلل ذلك على أهمية تلك القطاعات من جهة وتركز جزء كبير من الصادرات فيها، ووجود فرص تصديرية كبيرة امام باقي القطاعات.

وفي عام 2020 تراجعت صادرات القطاع الصناعي ككل بنسبة 2.4% مقارنة مع عام 2019، وشهد قطاع التعدين اعلى نسبة تراجع وصلت الى ما يقارب 20% تلاه قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات، ثـم قطاع الصناعات الخشبية والاثاث بنسب 13.6%

(11) دائرة الجمارك، الدليل الشامل، قواعد المنشأ

(12) دائرة الإحصاءات العامة - إحصاءات التجارة الخارجية

(13) البنك المركزي الإحصاءات الشهرية تطورات التجارة الخارجية رسم بياني

12.9% على التوالي. وقد اظهرت الجائحة مواطن القوة والفرص لقطاع الصناعات التموينية والغذائية والذي نمت صادراته في عام 2019 بنسبة 6.4% وفي عام 2020 نمت صادراته الى 35%، أي ما يقارب ستة اضعاف النمو في عام 2019. ولعل ذلك من أكبر الدلائل على قدرة القطاعات الاستفادة من الفرص حين توفر الظروف الملائمة لها. حيث يأمل الاستفادة من هذا التطور ومحاولة المحافظة عليه مستقبلا لكيلا يتحول الى فقاعة ناتجة عن الجائحة.

اما عن عام 2021، فقد نمت الصادرات الصناعية بنسبة 18.3% أي تقارب المليار دينار عن عام 2020، لتصل الى 7.091 مليار دينار. وجاء النمو مدفوعا بتعافي صادرات قطاع التعدين والذي نمت صادراته بحوالي 50% اي بقيمة 470 مليون دينار، تلاه قطاع الانشاءات بنسبة نمو 44.6% وبقيمة وصلت الى حوالي 55 مليون دينار، واخيرا قطاع الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات و بنسبة نمو 44% بحوالي 219 ميلون دينار. كما حققت صادرات قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات نموا جيدا في عام 2021 اذ يعتبر القطاع من اكبر القطاعات مساهمة في الصادرات، حيث ارتفع حجم صادرات القطاع ليصل الى 1.7 مليار دينار مقانة مع 1.43 مليار في عام 2020.

الشكل رقم (8) نسبة صادرات القطاعات الصناعية الى مجموع الصادرات لعام 2021

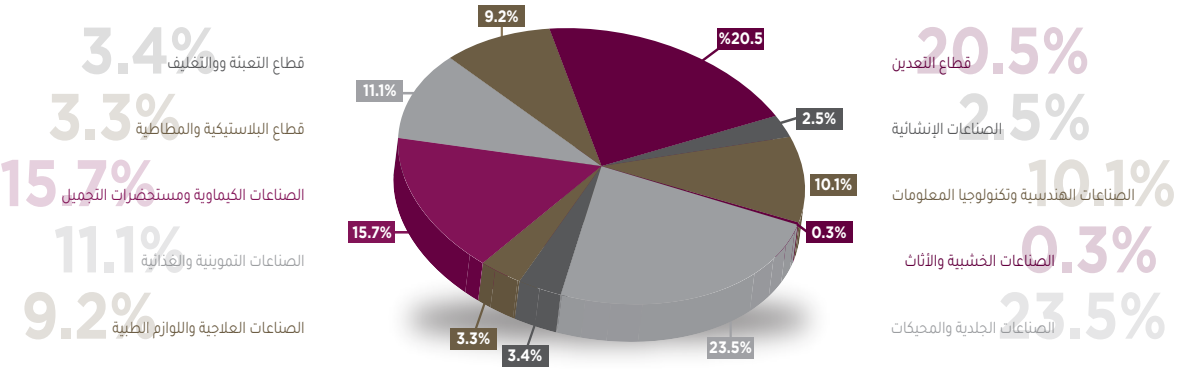

الجدول رقم (2) الصادرات الصناعية وفق القطاعات الفرعية بالمليون دينار
ونسب النمو والانخفاض للاعوام (2018-2021)[14]

القطاع	2018	2019	2020	2021	نسبة النمو / الانخفاض 2019-2018	نسبة النمو / الانخفاض 2020-2019	نسبة النمو / الانخفاض 2021-2020	نسبة صادرات القطاع الى مجموع الصادرات 2021
قطاع التعدين	999	1,234.60	982.1	1,452.80	%23.6	%20.5-	%47.9	%20
الصناعات الانشائية	138.3	114.4	123.7	178.90	%17.3-	%8.1	%44.6	%3
الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات	519.3	465.8	498.1	717.00	%10.3-	%6.9	%43.9	%10
الصناعات الخشبية والاثاث	19.2	17.1	14.9	20.20	%10.9-	%12.9-	%35.6	%0
الصناعات الجلدية والمحيكات	1,429.60	1,656.10	1,430.10	1,697.20	%15.8	%13.6-	%18.7	%24
قطاع التعبئة والتغليف	266.8	222.8	219.4	240.50	%16.5-	%1.5-	%9.6	%3
قطاع البلاستيكية والمطاطية	205.4	203.4	220.3	234.20	%1.0-	%8.3	%6.3	%3
الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل	828.7	975.4	1,054.20	1,110.40	%17.7	%8.1	%5.3	%16
الصناعات التموينية والغذائية	524.3	557.6	752	785.10	%6.4	%34.9	%4.4	%11
الصناعات العلاجية واللوازم الطبية	650.9	695.3	698.8	654.80	%6.8	%0.5	%6.3-	%9
المجموع الكلي	**5,582**	**6,143**	**5,994**	**7,091**	**%10.1**	**%2.4-**	**%18.3**	**%100**

(14) إحصاءات مجمعة من الغرف الصناعية، مركز الدراسات والأبحاث، غرفة صناعة الأردن- تعتمد إحصاءات الغرف على عدد شهادات المنشأ المصدرة.

ب - الأسواق المستهدفة

تعتمد حركة الصادرات بين الدول على مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، كما تعمل الدول على فرض الضرائب والرسوم على استيراد وتصدير البضائع. فعلى سبيل المثال يقوم الاتحاد الأوربي على الغاء التعرفة الجمركية بين حدود دول الاتحاد لتسهيل حركة الصادرات والمستوردات. كما تعتمد حركة التجارة على التعاون البيني بين الدول المجاورة فاغلب الدول تعتمد على تطوير شراكات على الأساس الجغرافي مع دول المجاورة لها، ومن الأمثلة على ذلك التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا، حيث يعتمد الاتفاق في الأساس على التقارب الجغرافي.

يعتمد العالم على مبدأ تحرير السلع والخدمات وإيجاد منافسة عادلة في الأسواق الدولية من خلال قوانين التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO)، وقد أصبحت المملكة عضوا في المنظمة في عام 2000[15]. ومن جهة أخرى تعمل بعض الدول على وضع عقبات جمركية وغير جمركية امام حركة المستوردات لحماية المنتجات محلية الصنع وعدم اغراق أسواقها بالمنتجات المستوردة، وقد جاء الغاء اتفاقية التجارة مع الجمهورية التركية مبنياً على هذا الأساس، لتضرر العديد من القطاعات الصناعية وعدم قدرتها على المنافسة للبضائع التركية وقد تم استبدال ذلك باتفاقية اطارية لتسهيل التجارة مع الحفاظ على حقوق الصناعات الوطنية.

يستفيد القطاع الصناعي من الاتفاقيات التجارية المتاحة امامة وخصوصا المتعلقة بفتح أسواق جديدة، وقد اعتمد القطاع سابقا على الأسواق التقليدية من دول الجوار خصوصا سوريا والعراق الا ان الاحداث أدت الى خسارة الجزء الأكبر من اسواقهما خلال الأعوام الماضية. ويبين الجدول ادناه أبرز الاتفاقيات التجارية الموقعة[16] والتي يستفيد منها القطاع الصناعي.

(14) إحصاءات مجمعة من الغرف الصناعية، مركز الدراسات والأبحاث، غرفة صناعة الأردن- تعتمد إحصاءات الغرف على عدد شهادات المنشأ المصدرة.

(15) وزارة الصناعة والتجارة مديرية السياسات والتجارة الخارجية.

(16) وزارة الصناعة والتجارة مديرية السياسات والتجارة الخارجية، بعض الدول قد تشترك بأكثر من اتفاقية، ما زال العمل جاري على فتح السوق الافريقي ضمن منظمة الكوميسا.

الجدول رقم (3) أبرز اتفاقيات التجارة الموقعة

اتفاقيات التجارة الحرة		
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	- اتفاقية الشراكة الاردنية الأوروبية - اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ	اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية و اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة
اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الافتا	اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة	اتفاقية التجارة الحرة مع كندا
اتفاقية اقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (اغادير)	الاتفاقية الأردنية البريطانية	توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الكوميسا
اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارية المناطق الحرة الثنائية مع الدول العربية		
ليبيا	تونس	الجزائر
السودان	الصومال	العراق
سوريا	لبنان	اليمن
فلسطين	السعودية	المغرب
جيبوتي	مصر	الإمارات العربية المتحدة
البحرين	قطر	الكويت
سلطنة عمان		

وتتفاوت الأسواق المستهدفة للتصدير وفق القطاعات الصناعية الفرعية، ومن أبرز الأسواق التي يطمح القطاع الصناعي لدخولها هي دول شرق وجنوب افريقيا والتي تعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية الواعدة حيث تعمل تحت مسمى السوق الافريقية المشتركة «الكوميسا- COMESA». يتألف التكتل من 20 دولة افريقية، من أهمها جمهورية مصر العربية وارتيريا واثيوبيا وكينا وأوغندا وروندا. ويعتبر السوق الافريقي سوقاً متنوعا وواعداً، إضافة الى قرب الموقع الجغرافي لحركة البضائع من خلال ميناء العقبة. وشهدت اجمالي الصادرات الى دول الكوميسا خلال الأعوام 2017-2019 تحسناً؛ اذ ارتفعت من179.5 مليون الى 210 مليون دينار[17]. اما عن الاتفاقيات التجارية وأبرز الشركاء التجاريين، فما زالت الولايات المتحدة الامريكية تحتل مرتبة متقدمة في استقبال الصادرات الأردنية، وخصوصا الصادرات المعتمدة على اتفاقية التجارة الحرة، وقارب تراجع الصادرات الوطنية للولايات الامريكية الى 12% لعام 2020. كما سببت الجائحة تراجع بعض الصادرات الوطنية خلال عام 2020 الى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 9.2%.

(17) إحصاءات التجارة الخارجية حسب البلدان - التقارير التفاعلية، الإحصاءات العامة.

ولتشجيع الصادرات الوطنية، تحاول الجهات الحكومية جاهدةً تذليل العقبات امام القطاع إضافة الى تشجيعه من خلال الحوافز التصديرية، فوفق نظام حوافز الأنشطة الضريبية رقم (13 لسنة 2020)، تمنح المؤسسة المُصدرة ابتداءً من عام 2020 في نشاط صناعة الأدوية دعما مالياً تساوي نسبته (5%) من مجموع قيمة صادرتها التي تزيد في أي سنة عن مجموع قيمة صادرتها عن السنة السابقة، كما يمنح قطاع الألبسة ابتداء من عام 2019 دعما مالياً يساوي نسبته (3%) من مجموع قيم صادرت المؤسسة السنوية، ويرتفع هذا الدعم الى (5%) كمقدار من زيادة قيمة الصادرات في حال ارتفعت مجموع قيم الصادرات عن العام السابق. وحول باقي القطاعات الصناعية فأنها تمح دعما ماليا نسبته (3%) من مجموع قيم الصادرات السنوية، كما تمنح دعما ماليا نسبته (5%) إذا كان مجموع قيم صادرت السنوية للمؤسسة المصدرة تزيد في سنة من السنوات على مجموع قيم صادرتها عم العام السابق. ويذكر ان بنود النظام لا تسري على المنشآت الصناعية التي تتواجد في المناطق التنموية، وإذا كانت المنشاة مستفيدة من نظام تخفيض ضريبة الدخل في المناطق الأقل نمواً رقم (44) لعام 2016، كما يتم صرف الدعم المالي وفق المخصصات المرصودة سنويا في قانون الموازنة العامة[18].

ويرى الكثيرين ان الحوافز المقدمة غير كافية من قبل الجهات الحكومية بسبب وجود عدد من العقبات البيروقراطية امام الحصول عليها، اذ يرتبط الاستفادة منها بشرط رفع نسب العمالة المحلية بنسبة (1%) من جهة، ومن جهة أخرى انها لا تتوافق مع التكاليف المرتفعة التي يدفعها القطاع لمدخلات الإنتاج والتي تعتبر الكهرباء من اكثرها كلفةً.

(18) نظام حوافز الأنشطة الصناعة لسنة 2020 وهنالك توجه من وزارة الصناعة والتجارة لمراجعة حزمة الحوافز المقدمة للانشطة الاقتصادية لتعزيز تنافسيتها.

جدول رقم (4) اهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية خلال عامي 2020-2021 (مليون دينار)[19]

الصادرات الوطنية				المستوردات			
التكتلات الاقتصادية	2020	2021	نسبة التغير%	التكتلات الاقتصادية	2020	2021	نسبة التغير%
دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	2014	2268.7	%12.6	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	2881.5	4343.6	%50.7
منها السعودية	576.2	733.4	%27.3	منها السعودية	1521.5	2282.2	%50.0
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	1270.7	1641.8	%29.2	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	1130.5	1123.9	%0.6-
منها الولايات المتحدة	1220.5	1586.5	%30.0	منها المكسيك	123.1	101.5	%17.5-
الدول الاسيوية غير العربية	1072.1	1418	%32.3	الدول الاسيوية غير العربية	4277.9	5266.4	%23.1
منها الهند	613.5	906.6	%47.8	منها الصين الشعبية	1924.2	2229.2	%15.9
دول الاتحاد الاوروبي	153.4	199.2	%29.9	دول الاتحاد الأوروبي	2517.5	2869.9	%14.0
منها هولندا	37.2	38.9	%4.6	منها المانيا	522.9	544.2	%4.1
باقي التكتلات الاقتصادية	533.9	511.8	%4.1-	باقي التكتلات الاقتصادية	1428	1741.3	%21.9

جدول رقم (5) اهم الصادرات الوطنية خلال عامي 2020-2021 (مليون دينار)

السلع	2020	2021	نسبة التغير
الألبسة وتوابعها	1160.4	1277.5	%10.1
الأسمدة	509.1	871.9	%71.3
البوتاس الخام	380.3	513.1	%34.9
محضرات الصيدلة	423.2	421.4	%0.4-
الفوسفات الخام	243.1	377	%55.1
المنتجات الكيماوية غير العضوية	251.6	295.4	%17.4
المواد الأخرى	2076.4	2283.2	%10.0

(19) دائرة الإحصاءات العامة، تقرير إحصاءات التجارة الخارجية، كانون الأول 2021.

ج - فرص تمويل الصادرات

يلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً دورا كبيرا في تسهيل وتنفيذ عمليات التصدير، اذ ان عملية التبادل التجاري لأي سلعة او خدمة يتم تنفيذها من خلال الأنظمة المالية والتي تعتبر الوسيط الرئيسي في عمليات التجارة الدولية، ومن هنا تلعب البنوك دوران رئيسيان في عملية التصدير، هما التقليل من مخاطر التجارة من خلال إيجاد عملية استلام وتسليم آمنة للأموال بين البائع والمشتري، والثاني توفير التمويل اللازم لأجراء التبادل التجاري. وتشكل الخدمات التجارية المقدمة من البنوك كالحوالات المصرفية والاعتمادات والبوالص جزءا لا يتجزأ من عمليات الاستيراد والتصدير بين الدول، ورغم قلة البيانات المتاحة حول نسبة الاعتمادات والبوالص المستخدمة في عمليات التصدير إلا أن بعض الإحصاءات تظهر ان ما يقارب من 15% من حجم التجارة الدولية أي ما يقارب من 2.5 ترليون دولار من صادرات العالم تتم مباشرة من خلال الاعتمادات والبوالص التجارية[20]. كما تقدم احدى الدراسات توصيتين رئيسيتين للبنوك في مجال الصادرات، الأولى تتعلق بتكامل المصارف وانفتاحها على المؤسسات المالية الأجنبية لما لذلك من أثر مباشر على ديناميكية الأنشطة الدولية للشركات، والثانية إيجاد حوافز للإدارات تتعلق بالحد من ميلهم للحفاظ على المصدرين الحاليين وعدم انفتاحهم على مصدرين جدد، كما كشفت نتائج الدراسة ان الأنظمة المالية المعتمدة على البنوك (The Bank Oriented Financial Systems) تساهم في تعزيز نمو الصادرات أكثر من الأنظمة المالية المعتمدة على السوق (The Market Oriented Financial Systems) ويظهر ذلك اكثر في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، علما ان الدراسة أجريت على اكثر من 60 دولة[21]. وتساهم بعض الجهات في دعم حركة الصادرات وتشجيعها فقد قدمت الشركة الأردنية لضمان القروض من خلال برنامجها لضمان الصادرات تسهيل لعمليات التصدير اذ تم ضمان 2421 شحنة تصدير بقيمة تقارب 177 مليون دينار في عام 2021، مقارنة مع 1800 شحنة بقيمة 113 مليون في عام 2020، أي بنسبة نمو وصلت الى 56.6%[22]. كما يذكر ان الصادرات الوطنية تنطلق من المدن الصناعية، ففي عام 2019 وصلت صادرات المدن الصناعية الى ما يقارب 1.7 مليار دينار أي ما نسبته 30% من الصادرات الكلية.

تصنيف منشآت القطاع الصناعي والمدن الصناعية

أ - المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يقارب من 98.5% من عدد المنشآت في القطاع الصناعي[23] أي حوالي 21200 منشأة لعام 2018. يعتمد تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على عدد من المعايير من أبرزها معيار العمالة ورأس المال، وقد عمم البنك المركزي تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للقطاع المصرفي، كما ان

(20) International trade, risk and the role of banks, Journal of International Economics, Volume 107, 2017

(21) Are Banks Engines of Export? Financial Structures and Export Dynamics. Policy Research Working Paper; No. 8621. World Bank,

(22) الشركة الأردنية لضمان القروض التقرير السنوي 2021.

(23) دائرة الإحصاءات العامة، مسح المنشآت، عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب القطاع الاقتصادي وفئة العمالة 2018.

هنالك تعريفاً موحداً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة صادر عن وزارة التخطيط. ويذكر ان تعريف الموحد قد اعتمد لكافة الجهات الحكومية منذ نهاية عام 2020، ويختلف عن تعريف البنك المركزي بإضافته المشاريع المتناهية الصغر.

الجدول رقم (6) تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعريف البنك المركزي الأردني		
المنشآت	المبيعات او الموجودات	عدد العمال
الصغيرة	المبيعات السنوية او الموجودات تقل عن(1) مليون دينار	وعدد العمال يتراوح ما بين (5-20)
المتوسطة	المبيعات السنوية او الموجودات بين (1-3) مليون دينار	وعدد العمال يتراوح ما بين (21-100)
تعريف المنشآت الموحد (النشاط الصناعي فقط)		
متناهية الصغر	المبيعات السنوية اقل من (100) الف دينار	واقل من (5)
الصغيرة	المبيعات السنوية اقل من (1) مليون دينار	واقل من (20)
المتوسطة	المبيعات السنوية اقل من (3) مليون دينار	واقل من (100)

ب - الشركات الكبرى في القطاع الصناعي

تأتي شركات القطاع الصناعي الكبرى ضمن الشركات المدرجة في سوق عمان المالي، ويظهر الشكل رقم (5) انخفاض حجم التداول للقطاع الصناعي خلال عامي 2019-2020، ورغم ذلك يستحوذ القطاع على ما يقارب 25% من أجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان لعام 2021. كذلك يعتبر القطاع جاذبا للاستثمارات الاجنبية، ففي عام 2021 وصلت نسبة تملك الأجانب للأوراق المالية المتداولة في القطاع الصناعي ما يقارب 51% من قيمة الملكية للأوراق المالية المستثمرة في القطاع الصناعي، كما وصلت القيمة الاجمالية للأوراق المالية المملوكة في القطاع الى ما يقارب 7 مليار دينار في نفس العام.

الشكل رقم (9) حجم تداول القطاع الصناعي في بورصة عمان (مليون دينار)

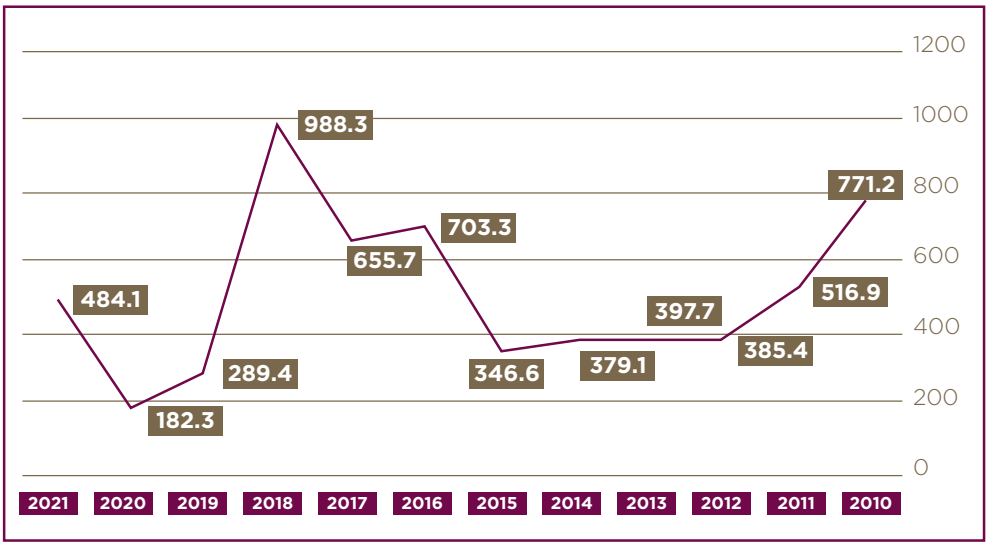

الشكل رقم (10) النسبة المئوية لقيمة الأوراق المالية للقطاع الصناعي وفق الجنسية لعام 2021[24]

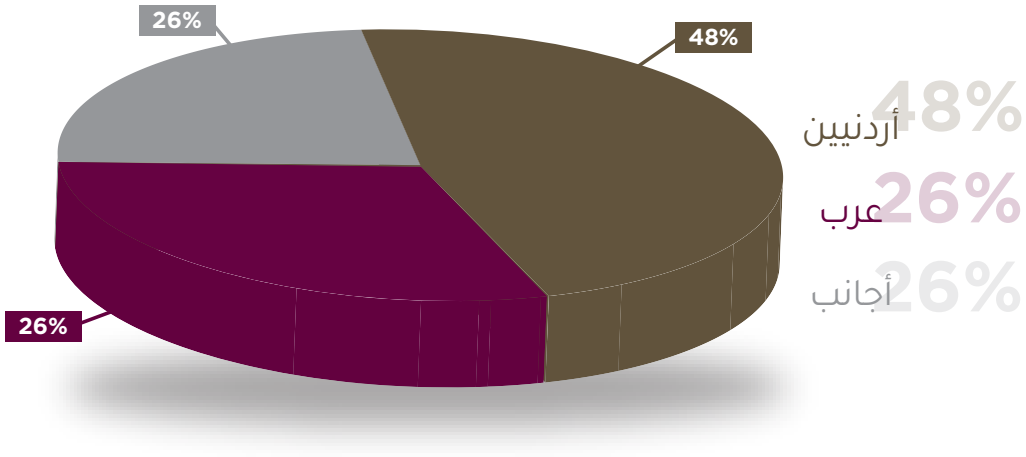

ج - المدن الصناعية المؤهلة

يتواجد القطاع في عدد من المناطق التنموية والمدن الصناعية التي تعتبر بيئة مسهله لعمل منشآت القطاع، حيث تمتاز بعضها من قربها من خطوط النقل الدولية البرية او قربها من النقل الجوي، او امتيازها بالبنية التحتية المتكاملة لإنشاء او ممارسة الأنشطة الاقتصادية وقد بلغ عدد الشركات العاملة في ثماني مدن صناعية في المملكة 850 منشأة في عام 2020 وتشغل ما يقارب 65 ألف عامل وعاملة، وتعتبر مدينة عبد الله الثاني الصناعية من أكبر المدن الصناعية في المملكة من حيث عدد المنشآت المسجلة، ويذكر ان القطاع المصرفي يتواجد في المدن الصناعية الرئيسية لتقديم الخدمات المالية سوآءا للشركات او العاملين بها. ومن جهة أخرى يوجد تجمعات لدى بعض القطاعات الصناعية في بعض المناطق الأردنية خارج المدن الصناعية، ومن تلك المناطق، منطقة ماركا الصناعية، القسطل، ووادي العش في مدينة الزرقاء.

(24) مركز إيداع الأوراق المالية، الإحصاءات السنوية، ملكية الأوراق وفق الجنسية والقطاع

جدول رقم (7) اعداد المنشآت في المدن الصناعية لعام 2020[25]

المدينة الصناعية	عدد الشركات 2020	اعداد العاملين
عبدالله الثاني الصناعية	423	14713
الحسن الصناعية	134	36622
الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية	37	2673
الموقر الصناعية	88	5334
العقبة الصناعية	135	5000
المدن الصناعية الأخرى	33	658
المجموع	**850**	**65000**

تمويل القطاع الصناعي

أ - تحديات وفرص تمويل القطاع الصناعي

يعتبر الوصول الى مصادر التمويل احدى العوامل الرئيسية لنجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ومن ضمنها القطاع الصناعي، وهنالك العديد من المبادرات المالية وصناديق التمويل المتاحة للقطاع، وخصوصا مبادرات البنك المركزي مع القطاع المصرفي في توفير التمويل، حيث يرى الخبراء ان الدعم الفني وبناء القدرات المالية للشركات وقدرتها على فهم الخدمات المقدمة وآلية الاستفادة منها هي العقبة الرئيسية. ومن خلال دراسات سابقة تبين ان أكثر من 70% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ترى انها مقيدة التمويل (credit constrained)[26] ويلاحظ وجود جهود كبيرة بذلت في هذا السياق وخصوصاً من خلال استراتيجية الاشتمال المالي، والتي تبين ان من ابرز المعيقات وجود القطاع غير المنظم ومحاولة التهرب الضريبي إضافة الى محدودية قانون ضمان الأموال المنقولة. ففي عام 2015 كانت محفظة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تقارب 7.5%[27] ويواجهة التمويل مجموعة من المعيقات معيقات من ابرزها حاجة المشاريع الصغيرة لضمانات عالية تصل قيمتها على بعض القروض الى 122% للمنشآت الصغيرة و144% للمنشآت المتوسطة إضافة الى ضعف المهارات المالية والإدارية للرواد الاعمال ناهيك عن تدني الثقافة المالية. وقد بينت الاستراتيجية ان القطاع المصرفي يعمل على تقديم عدد واسع من المنتجات المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبحسب تقرير الاستقرار المالي لعام عام 2020 وصلت نسبة القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الى

(24) مركز إيداع الأوراق المالية، الإحصاءات السنوية، ملكية الأوراق وفق الجنسية والقطاع

(25) تقرير السنوي لشركة المدن الصناعية 2019، يتواجد في المدن الصناعية منشآت صناعية وخدمية، والأرقام في الجدول (3) تمثل مجموع الكلي لأعداد المنشآت المتواجدة في المدن الصناعية سواء كانت خدمية ام صناعية.

(26) European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) Jordan Diagnostic 2020

(27) د راسة عرض وطلب السوق ضمن مشروع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2017

ما يقارب 10% من اجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك في عام 2020[28]، كما وصلت نسبة الاقتراض للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة الى ما يقارب من 60% من اجمالي محفظة الاقتراض لمؤسسات التمويل الأصغر (MFIs)، وفي ذات السياق قام القطاع المصرفي بإنشاء شركتين رأسمالهما (100 مليون و 25 مليون) وذلك للاستثمار في شركات متوسطة الحجم من اجل دعم توسعها ونموها، إضافة الى عمل البنوك على زيادة حجم الإقراض الموجهة نحو المشاريع الصغيرة من محفظتها الاقراضية سنوياً بنسبة 13%[30].

ويظهر جلياً ان الفجوة التمويلية لاحتياجات القطاعات المختلفة آخذة بالانكماش، اذ ارتفع حجم التمويل المقدم من قبل البنوك المرخصة للقطاع الصناعي والتعدين منذ عام 2016 الى عام 2021 بنسبة 46% ليصل الى 3.654 مليار مقارنة مع 2.491 مليار في عام 2016.

ب - التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي

يمتلك القطاع الصناعي مجموعة من الاصول التي تشكل الضمانة للحصول على التمويل وقد سهل تعديل قانون الأموال المنقولة في عام 2018 الوصول الى الضمانات غير التقليدية المملوكة من القطاع الصناعي، وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل الاقتراض بضمان الأموال المنقولة غير الخاضعة للتسجيل دون حيازتها، وساهم القانون في تحديد الأولويات لحقوق الدائنين وللأسعار في عملية التنفيذ كون القيمة السوقية لهذه الأصول قد تكون متغيرة. ومن جهة أخرى مازال هنالك عدد من العوائق التي تحد استفادة القطاع الصناعي من القانون: أبرزها الإشكالات والمعيقات في تطوير سجل الأموال المنقولة، والقدرة على تعقب الأصول بالطريقة الصحيحة وآليات اشهار الأصول إضافة الى ضعف مستوى الوعي حول المصطلحات والمبادئ القانونية للقانون نفسه. وفي ذات السياق تم تعديل قانون الاعسار والافلاس في عام 2018، وتعديل الأنظمة المرتبطة والتي تساهم في تنظيم عليمه الخروج من السوق للمنشآت الاقتصادية مع الحفاظ على حقوق الدائنين.

ويلعب القطاع المصرفي الدور الوسيط في السوق من خلال إعادة اقراض أموال المودعين الى القطاعات المختلفة، وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد في النمو، ويظهر ذلك من خلال تطور الخدمات المصرفية المقدمة للقطاعات ووصولها الى أكبر عدد من المستفيدين. وتمثل الخدمات التجارية الأساسية المقدمة من البنوك وهي الجاري مدين والكمبيالات بأنواعها والقروض والسلف والاعتمادات المستندية والحوالات والبوالص التجارية أبرز أدوات الدين التي يحتاجها القطاع الصناعي.

(28) تقرير الاستقرار المالي - البنك المركزي

(29) Financial Inclusion Report 2018 - 2020 CBJ

(30) Financial Inclusion Report 2018 - 2020 CBJ

الشكل رقم (11) نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع الصناعي والتعدين لعام 2021

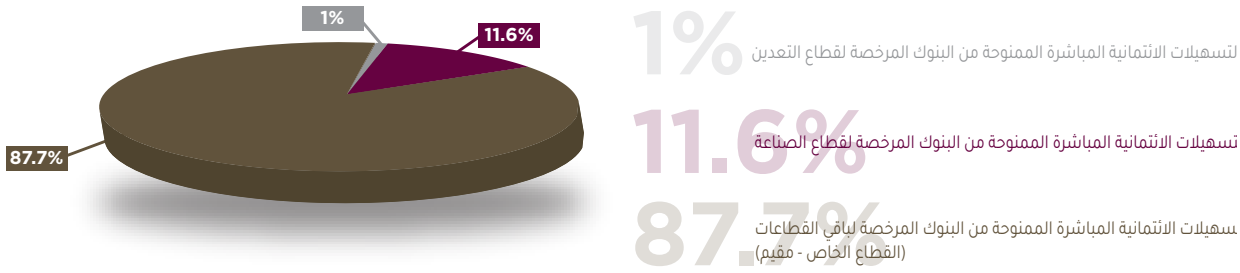

ويعتمد القطاع الخاص على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك وخصوصا الإقراض المباشر، ولعدة أسباب من أبرزها سهولة التحكم وصرف المبلغ المقدم، ولاعتبار الضمانات المقدمة عليه تقليدية، إضافة الى سهولة تقديم المعاملة لدى القطاع المصرفي.

كما يستخدم القطاع الصناعي حساب الجاري مدين لغايات تنظيم التدفقات النقدية (النقد)، إضافة الى اعتباره اداه لتغطية المصاريف الطارئة، ومن جهة أخرى يمثل حساب الجاري مدين احدى الحسابات المرنة في التعامل وتتوافق مع دورة حياة المنتج في القطاع الصناعي والتي لا تكون صغيرة نسبيا مقارنة مع القطاع التجاري. حيث يمر المنتج في القطاع الصناعي في عدد من المراحل قبل الوصول الى المستهلك النهائي، بدأ من استيراد المواد الخام، ثم عملية التصنيع والإنتاج -والتي يتواجد بها العديد من الإجراءات- ثم علمية التسويق وصولا الى المستهلك النهائي. أي ان القطاع يحتاج الى تنوع في المنتجات المصرفية المقدمة ما بين منتجات تمويلية طويلة ومتوسطة الاجل.

الشكل رقم (12) التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة وفق نوعها (مليون دينار)

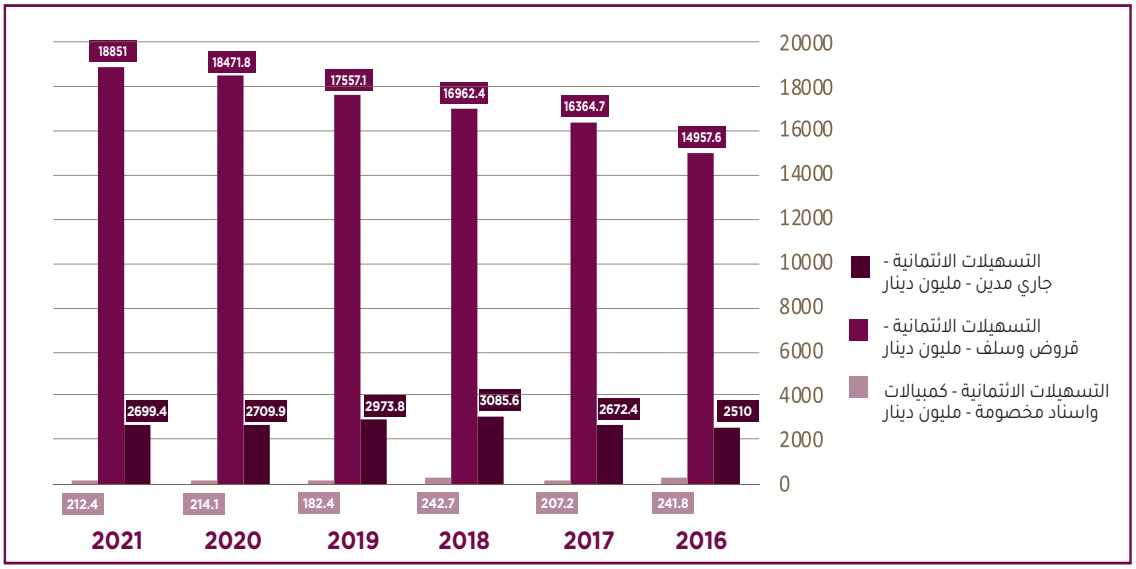

ج - القطاع الصناعي في سوق عمان المالي

يظهر مسح المنشآت لعام 2018 أن ربحية أغلب شركات القطاع الصناعي دون 100 ألف دينار سنويا وبنسبة تقارب 90%[31]، كون ان اغلب شركات القطاع هي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تشكيل صورة موسعة عن أرباح القطاع الصناعي والقطاعات الفرعية من خلال الافصاحات والمعلومات المتوافرة عن الشركات القيادية في القطاع والتي تعلن عن بياناتها السنوية من خلال سوق عمان المالي.

الشكل رقم (13) نسبة العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات للقطاع الصناعي - سوق عمان المالية 2020[32]

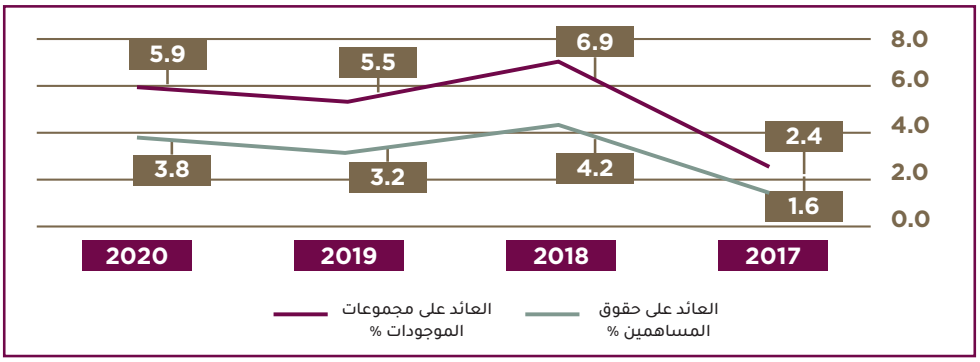

يظهر الشكل السابق وجود تحسن طفيف في أرباح القطاع على المستوى الكلي، واما على المستوى الافرادي للقطاعات الفرعية فيظهر تراجع في العائد على حقوق المساهمين، باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية والذي حقق أرباح تقارب 157 مليون.

ووفق البيانات لعام 2020 تراجع حجم موجودات القطاع الصناعي من حوالي 4.1 مليار في 2019 الى ما يقارب 3.4 مليار، ومن جهة أخرى انخفضت مطلوبات القطاع لتصل الى 1.2 مليار دينار مقارنة مع 1.6 مليار في عام 2019[33]. اما الاثار الإيجابية للجائحة فكانت في قطاع الأدوية والصناعات الطبية والذي نمت فيه نسبة العائد على حقوق المساهمين فيه الى ما يقارب 18%. وفق الجدول رقم 8 والاشكال البيانية رقم 14.

(31) الإحصاءات العامة - تعداد المنشآت 2018- جدول عدد المنشآت العاملة وفق القطاع الاقتصادي وفئة الإيرادات السنوية.

(32) سوق عمان المالي- بيانات التنزيل- المكتبة الالكترونية - 2020.

(33) تقرير الاستقرار المالي 2020 - البنك المركزي.

الجدول رقم (8) صافي الربح العائد لمساهمي القطاعات الصناعية الفرعية المدرجة في سوق عمان المالي (مليون دينار)[34]

القطاع	2017	2018	2019	2020
الصناعات الكيماوية	0.1	-0.7	3.5	-2.7
قطاع الصناعات الكهربائية	-1.1	-3.6	-3.0	-1.9
الصناعات الهندسية والانشائية	0.8	-3.0	-17.7	-29.2
الأغذية والمشروبات	10.4	2.8	6.1	1.2
الصناعات الاستخراجية والتعدينية	8.7	127.1	105.4	157.4
الأدوية والصناعات الطبية	-5.3	-5.9	-8.6	12.3
قطاع الملابس والجلود والنسيج	0.3	0.3	4.2	1.7
التبغ والسجائر	43.0	47.1	41.1	-8.4
المجموع	**56.9**	**164.0**	**131.0**	**130.4**

(34) سوق عمان المالي- بيانات التنزيل- المكتبة الالكترونية - 2020

الاشكال البيانية رقم (14) العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات للقطاعات الصناعية الفرعية المدرجة في سوق عمان المالي[35]

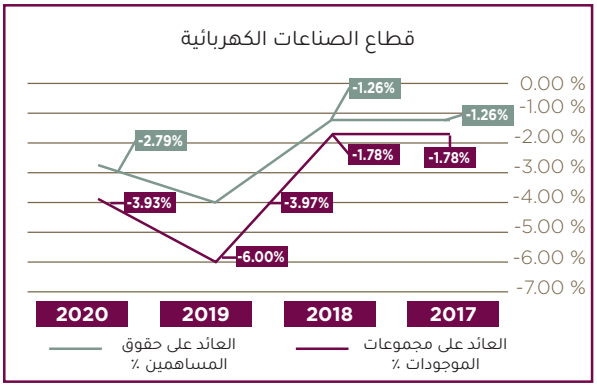

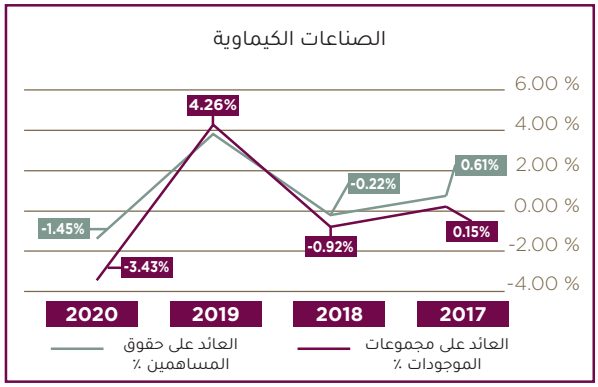

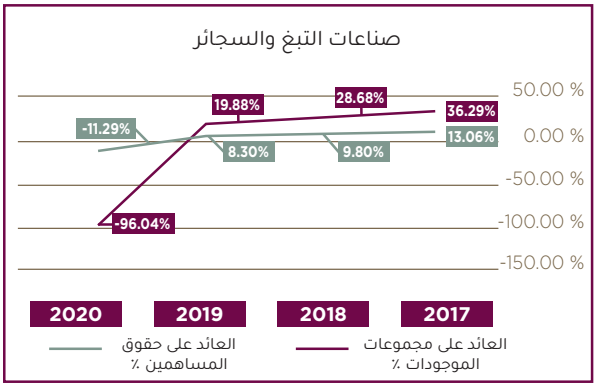

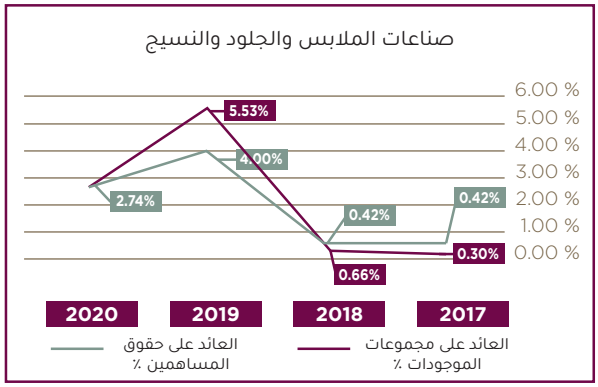

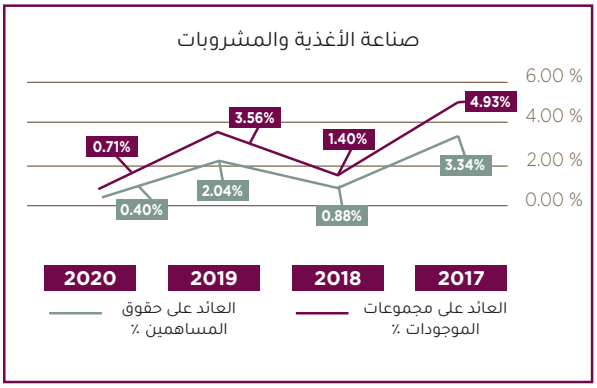

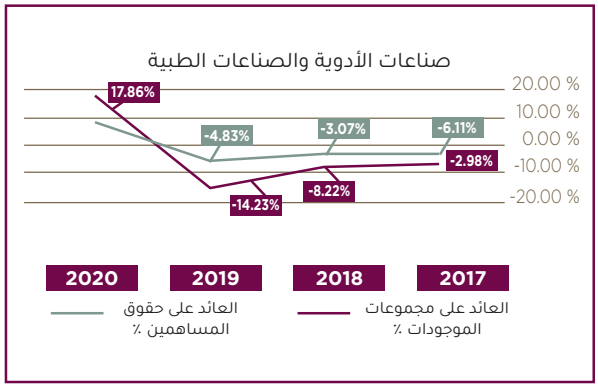

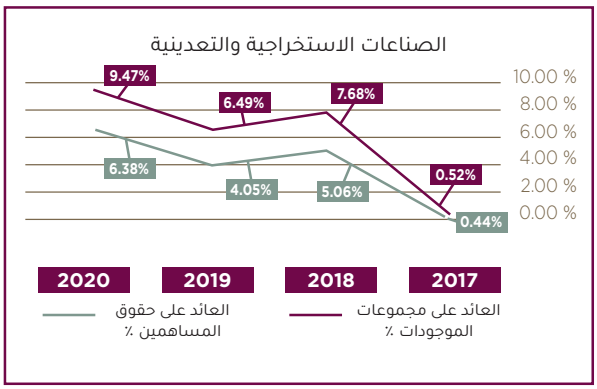

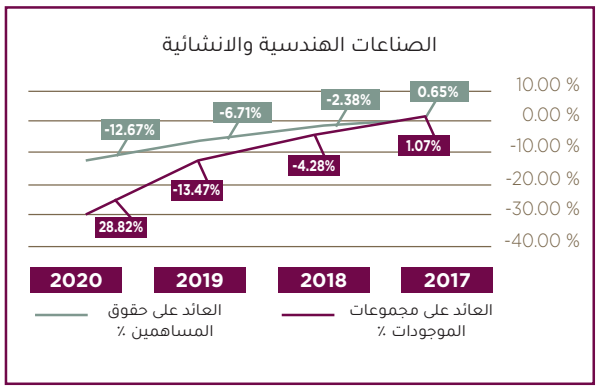

(35) سوق عمان المالي- بيانات التنزيل- المكتبة الالكترونية - 2020

د - الرفع المالي لشركات القطاع الصناعي

لا تزال شركات القطاع اقل اعتمادا على الاقتراض بشكل عام، حيث يلاحظ تذبذب مديونية الشركات القطاع على مدار السنوات السابقة، والتي لم تجاوز نسبة المديونية لها 36% في عام 2020.

الشكل رقم (15) معدل المديونة للقطاع الصناعي في سوق عمان المالي (2017-2020)[36]

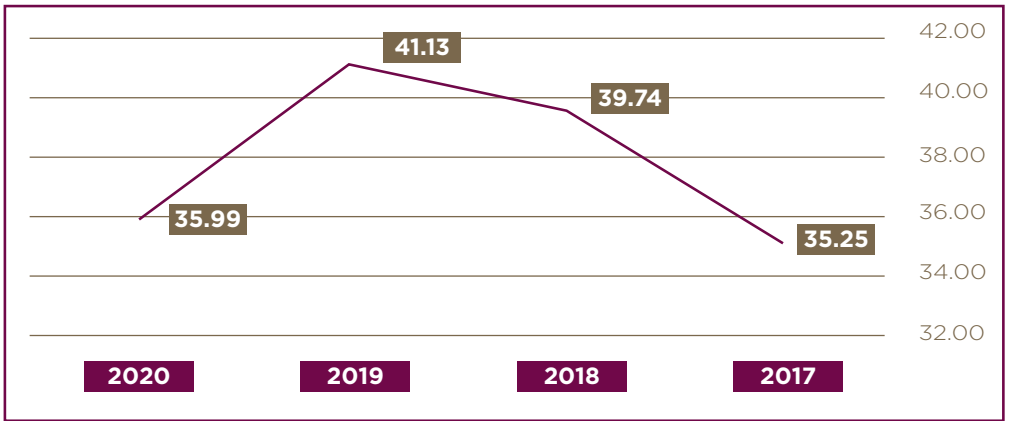

بالنظر الى قدرة الشركات الصناعية في تحقيق نوع من الملاءة المالية لسداد الديون، فقد حافظ القطاع على نمو في معدل تغطية الفوائد البنكية خلال السنوات السابقة اذ وصلت تغطية الفوائد الى (6.1) مرة لعام 2020 مرتفعا بذلك عن عام 2019.

الشكل رقم (16) معدل تغطية الفوائد (مرة) للقطاع الصناعي في سوق عمان المالي (2017-2020)[37]

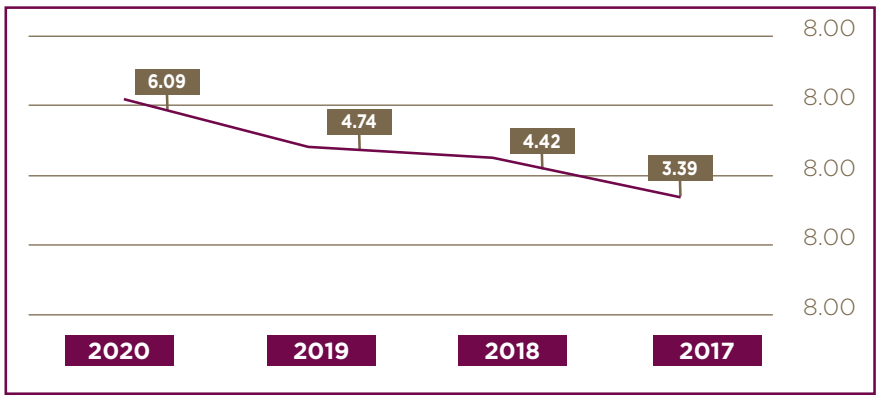

(36) سوق عمان المالي- بيانات التنزيل- المكتبة الالكترونية - 2020

(37) سوق عمان المالي- بيانات التنزيل- المكتبة الالكترونية - 2020 (يتم احتساب معدل تغطية الفوائد بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة على مصاريف الفوائد البنكية).

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة والتي تتم من قبل البنك المركزي؛ احدى اهم الاختبارات التحليلية لقدرات الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي (شركات الخدمات والعقار والصناعة). حيث تهدف الى فحص قدرة الشركات المقترضة على تحمل الصدمات وبالتالي قدرتها على سداد مديونياتها تجاه القطاع المصرفي، ويتم الاعتماد على نسبة تغطية الفوائد البنكة للشركات المقترضة (Interest Coverage Ratio) كمعيار لتحديد قدرة الشركات، فإذا تجاوزت النتائج النسبة حدود 150% تعتبر مديونية الشركة آمنة، وفي حال تراوحت بين 100%-150% تعتبر المديونية غير آمنة، وإذا انخفضت النسبة عن 100% تعتبر غير مغطاة. وتتم هذه الاختبارات بافتراض صدمات تتعلق بأسعار الفائدة او انخفاض أرباح الشركات كنتيجة للتراجع الاقتصادي، ويتم قياس أثر كل صدمة على نسبة تغطية الفائدة والخروج بتقييم عن قدرة الشركات مبنى على سداد مديونياتهم[38].

1 - اختبار صدمة ارتفاع أسعار الفائدة: يقوم هذا السيناريو على افتراض ارتفاع أسعار الفائدة وبتالي زيادة مصاريف الفوائد البنكية المدفوعة من قبل الشركات المقترضة مع افتراض ثبات الدخل لها، وبالتالي التأثير سلبا على قدرة الشركات على دفع مصاريف الفوائد البنكية.

جدول رقم (9) صدمة ارتفاع أسعار الفائدة

نتائج صدمة ارتفاع أسعار الفائدة على الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي				
الفرض 1	الفرض 2	الوضع الحالي لنسبة تغطية الفوائد عام 2020 (قبل الاختبار)	نسبة تغطية الفوائد بعد الصدمة (بعد الاختبار)	نتيجة الاختبار على تنصيف المديونية
ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للشركات بمقادر 200 نقطة أساس	ثبات إيرادات الشركات	% 202	% 154	مديونية آمنة

وحول تعامل القطاع الصناعي مع الصدمة، ستبقى مديونية القطاع فوق المستويات الآمنة للمديونية حيث سينخفض مستوى تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 305% الى 227%، وهذه انسبة اعلى من 150% وهي نسبة الحدود الامنة.

2 - اختبار صدمة انخفاض أرباح الشركات: يفترض هذا الاختبار انخفاض أرباح الشركات المقترضة نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي.

(38) تقرير الاستقرار المالي -2020 البنك المركزي

جدول رقم (10) صدمة انخفاض أرباح الشركات

نتائج الصدمة انخفاض الارباح للشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي			
الفرض	الوضع الحالي لنسبة تغطية الفوائد عام 2020	نسبة تغطية الفوائد بعد الصدمة	تنصيف المديونية
انخفاض أرباح الشركات بنسبة 25%	%202	%117	مديونية غير آمنة

وسيؤثر افتراض انخفاض أرباح الشركات على القطاع الصناعي بشكل محدود نسبيا اذ سينخفض متوسط نسبة تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 305% الى 209%، أي بقاءه ضمن الحدود فوق الآمنة لنسبة التغطية 150%. وتتوافق نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل عام مع معدل تغطية الفوائد المذكورة سابقاً، ويمكن استخلاص ما يلي حول القطاع الصناعي في الجانب المالي:

1 - قدرة القطاع على تحمل أي أوضاع اقتصادية قد تؤثر عليه مستقبلا، ويتوافق ذلك مع ثبات نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وقيادته للقطاعات الأكثر نمواً خلال عام 2021.

2 - قدرة القطاع الصناعي على سداد مديونياته وخصوصاً مصاريف الفوائد البنكية، وبالتالي الحفاظ على متانة القطاع وعدم تراجعه وقد دل على ذلك سابقاً قدرات القطاع في التوظيف والتشغيل ونمو الصادرات القطاعية له.

3 - حاجة القطاع الى مزيد من الرفع المالي والاعتماد على الاقتراض اذ لم تتجاوز معدلات المديونية للقطاع 50% خلال الأربع سنوات السابقة. ويتوافق ذلك مع حصة القطاع الصناعي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من اجمالي التسهيلات الائتمانية التي لا تزيد عن 11.6% وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن 10%.

4 - يحتاج القطاع الصناعي الى منتجات تمويلية متوسطة وطويلة الاجل وتتوافق مع طبيعة الضمانات المتاحة لديه.

5 - يمكن القول ان القطاع آمن مالياً ضمن السيناريوهات المطروحة وبتالي اعتباره كأحد القطاعات المستهدفة للتمويل مستقبلاً.

هـ - تمويل القطاع الصناعي في ظل جائحة كورونا

في ظل جائحة كورونا بذلت البنوك مع البنك المركزي دورا كبيرا في توفير السيولة للقطاعات الاقتصادية، وخصوصا الصناعية منها لإدامة عجلة الاقتصاد، حيث أطلق البنك المركزي برنامجا مخصصا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة ازمة كورونا وقد بلغ حجم البرنامج 500 مليون دينار، وتم رفعها لاحقاً الى 700 مليون دينار. وقد استفاد من البرنامج ما يقارب 5,500 مشروع بقيمة اجمالية وصلت الى 500 مليون دينار، وقد حصل القطاع الصناعي على ما يقارب على 115 مليون دينار وبعدد مشاريع يقارب 1000 مشروع، اما النصيب الأكبر من حصة البرنامج فقد ذهبت للقطاع التجاري من خلال تجارة الجملة والتجزئة بعدد مشاريع 2366 مشروع وبقيمة 182 مليون دينار. وفي ذات السياق يذكر ان لدى البنك المركزي برنامج موسع ومتخصص لتمويل المشاريع الاقتصادية بقيمة 1.2 مليار دينار، استفاد من البرنامج ما يقارب 1732 مشروع من مختلف القطاعات، كانت حصة القطاع الصناعي ما يقارب 637 مليون دينار بعدد مشاريع 823 مشروع.

و - الحلول التكنولوجية لتذليل الوصول الى مصادر التمويل

ان أبرز المعيقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل تتعلق بامتلاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة للضمانات التقليدية، الا ان التغير المستمر في بيئة الاعمال وانظمتها يساهم في تذليل تلك العقبات. فتطوير إطار قانوني يعمل على تخفيف القيود على أنواع الضمانات المتاحة وإدخال الضمانات المنقولة ضمن المنظومة هو احدى الحلول الممكنة، ويسهل ذلك وضوح الرؤيا للدائنين حول التعامل مع الأموال المنقولة وسجل الاشهار، إضافة الى الحد من العقبات التي قد تواجه التنفيذ على الضمانات المنقولة بسبب تغير قيمتها السوقية بين الحين والأخر. اما عن التطور التكنولوجي المرتبط بالضمانات تعتبر خاصية ترميز الأصول (Tokenization) المعتمدة على (Blockchain) احدى اهم الأدوات التي ستسهل عملية متابعة الأصول المنقولة وغير المنقولة وسهولة نقل ملكيتها وتحديد قيمتها السوقية بشكل فعال وسريع كما ستساهم في الحفاظ على قدرة الدائنين على تسييل الأصول. ويعمل القطاع المصرفي مع الجهات التنظيمية على تطوير أسس ومبادئ التعامل مع هذه الأدوات التكنولوجية لتسهيل الوصول الى مصادر التمويل.

وفي واقع السوق الأردني تعمل الشركة الأردنية لضمان القروض دور الوسيط لاعتماد الضمانات المقبولة من قبل القطاع المصرفي. وقد ساهمت الشركة بتسهيل خدمات الاقراض على القطاع المصرفي ووصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى التمويل المطلوب بسهولة ويسير. وتهدف الشركة الى ضمان القروض المقدمة من القطاع المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية، وذلك لعدم امتلاك تلك المشاريع الضمانات الكافية للحصول على التمويل. وقد وصل اجمالي القروض المضمونة المنفذة في عام 2020 الى 5,666 قرضا بقيمة اجمالية 382 مليون

دينار، مقارنة مع 1,223 قرضا في عام 2019. وكانت حصة القروض الصناعية في عام 2020 218 قرضا بقيمة 18 مليون دينار، كما استحوذت القروض الإنتاجية في نفس العام على 312 قراضا من المجموع بقيمة 9 مليون دينار، ويذكر ان سبب الارتفاع في عدد القروض المضمونة من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض بسبب البرنامج الوطني للحد من جائحة كورونا والذي استحوذ على النصيب الأكبر من اجمالي القروض المضمونة، حيث وصل عدد القروض المضمونة ضمن البرنامج الى ما يقارب 5,117 بقيمة 353مليون دينار أي ما نسبته 92%[39].

اما في عام 2021 فبدأت المؤشرات بالاستقرار اذ وصل اجمالي القروض المنفذة والمضمونة من قبل الشركة الى 2000 قرض بقيمة 120 مليون دينار، وقد كان النصيب الاكبر للقروض الممنوحة ضمن البرنامج الوطني للاستجابة لجائحة كورونا اذ تم ضمانة 1200 قرض من الشركة بقيمة اجمالية تصل الى 82 مليون دينار.

◆ تطور أنظمة الدفع المالية:

يشهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للقطاعات والافراد على حد سواء، حيث استطاع القطاع تطوير بنية تحتية للخدمات الالكترونية التي تساهم في دفع العجلة الاقتصادية والوصول الى الاشتمال المالي لكافة الفئات ومن تلك الأدوات المستحدثة:

- نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال.
- المحافظ الإلكترونية.
- نظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا (eFAWATEERcom).
- نظام الدفع الفوري (CliQ).
- بطاقات الدفع.
- البلوك تشين (Blockchain).

وتتيح هذه الأنظمة للقطاع الصناعي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة سهولة انتقال الأموال من والى حساب المؤسسات وتسهل عملية الدفع من قبل العملاء، إضافة الى قدرتها على تخفيف التكاليف المتعلقة بالتحصيل ومتابعة التدفقات النقدية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفعت نسب المحافظ الإلكترونية المملوكة من قبل الاعمال (Business Entity Wallets) ما بين شهر آب الى شهر تشرين الثاني بنسبة تقارب 11% وتعتبر هذه الأنظمة احدى اهم أدوات استراتيجية الاشتمال المالي لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء التاريخ الائتماني، وتعزيز الثقافة المالية لرواد الاعمال. ويعمل البنوك على التوسع في الخدمات الرقمية وبشكل يساهم في تسهيل وتعمل تأسيس الشركات، خصوصا مع بدء التحضيرات للعمل على البنوك الرقمية، وهي بنوك تتواجد بشكل رقمي وتقدم خدماتها من خلال العالم الافتراضي دون وجود قيود مكانية او زمانية لتقديم الخدمة.

(39) الشركة الأردنية لضمان القروض - التقرير السنوي 2020 - 2021.

التحديات والفرص للقطاع الصناعي بين الاستراتيجيات الحكومية والاستثمار

منذ عام 2015 وما لحقها لم تخلوا استراتيجية او خطة حكومية من فصل او فصول متخصصة بالقطاع الصناعي، سواءً بدعم نموه وتوسعه، او تحديد المعيقات التي تواجهه وطرح الحلول؛ وفي الاغلب لم تكن تلك المصفوفات مرتبطة بجداول زمنية ومؤشرات. كما بُنيت تلك الخطط بشكل مركزي مما منع استمرارها بمؤسسية عند تغير الإدارات المتعاقبة، وفي ذات السياق حاولت الحكومات المتعاقبة التركيز على محاور رئيسية تهم النمو الاقتصاد بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، كجذب الاستثمار الخارجي وإطلاق مشروع النافذة الواحدة للاستثمار، وتطوير برامج الصادرات وفتح منافذ الأسواق غير التقليدية، إضافة الى تطوير أكثر من مشروع وطني مخصص لتطوير وتأهيل العمالة الأردنية واحلالها في القطاع الصناعي، وخصوصا بين صفوف الشباب المتعطلين عن العمل. ومن أبرز الاستراتيجيات الحكومية التي تناولت القطاع الصناعي:

1 - رؤية الأردن 2025.

2 - على خطى النهضة.

3 - البرنامج التنفيذي التأشيري للأعوام (2021-2024).

ويمثل القطاع الصناعي في الأردن الغرف الصناعية الأردنية والتي تراسها كمظلة غرفة صناعة الأردن لتاتي غرفة صناعة عمان كأقدم غرفة صناعية في الأردن، تلاها انشاء غرفتي صناعة الزرقاء واربد. كما قام القطاع بإنشاء عدد من الجمعيات الصناعية بهدف تنظيم عمل القطاع جغرافيا او قطاعياً. ومن أبرز تلك الجمعيات، جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية، وجمعية سحاب الصناعية، وجمعية الموقر الصناعية.

أ - السياسة الصناعية

تعتبر السياسة الصناعية من ابرز الخطط القطاعية التي تهدف الى تحفيز عمل القطاع الصناعي، ويتم متابعة تنفيذها من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتي تم تحديثها وفق السنوات (2010-2014) و (2017-2021).

اشتملت السياسة على 8 محاور هي: المحور الأول: تطوير المنتجات الصناعية الأردنية والإبداع والابتكار، المحور الثاني: تشجيع الاستثمار، المحور الثالث: المواصفات والمقاييس، المحور الرابع: البيئة، المحور الخامس: التعليم والتدريب والتشغيل، المحور السادس تمكين المرأة، المحور السابع: الطاقة والنقل، والمحور الثامن: السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية. وتقدَّر كلفة تنفيذ برامج السياسة الصناعية ومشاريعها بحوالي 60 مليون، إذ قدّرت موازنة عام 2020 مخصصات تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية بحوالي 230 ألف دينار فقط[40]. اما في جانب المنشآت الصغيرة

(40) تقرير حالة البلاد، مراجعة الصناعة والتجارة والتموين 2020.

والمتوسطة، وللأسف مازالت الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دون تنفيذ علما انه كان يؤمل من الاستراتيجية ان تكون مظلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاداة للتطوير ومعالجة مواطن الخلل.

ب - برنامج أولويات العمل الحكومي للأعوام (2021-2023)

وتستهدف الحكومة ضمن برنامجها «أولويات العمل الحكومي للأعوام 2021-2023»، التركيز على قطاعات ذات أولوية في دفع عجلة الاقتصاد، وهي السياحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعة، حيث ستعمل الحكومة على العمل على زيادة حجم صادرات القطاع، وقد انبثقت هذه الخطة من وحي الخطط السابقة والبرنامج التنفيذي التاشيري للأعوام (2021-2024).

الشكل رقم (17) محاور وأهداف برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي

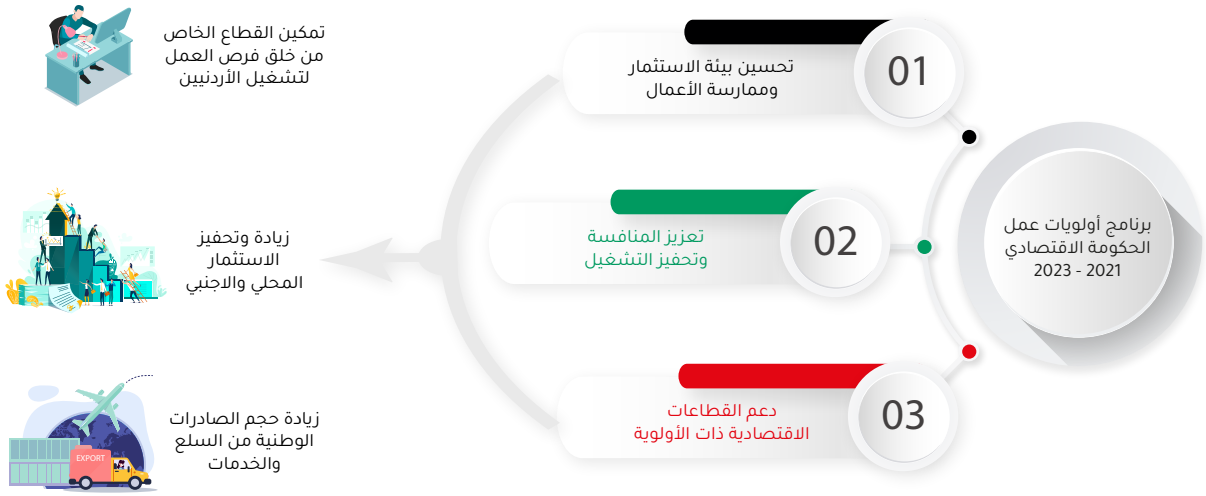

اما عن الكلف المتوقعة لدعم القطاعات ذات الأولوية فقد وصلت الى 121 مليون دينار، يتوقع ان يصرف منها 95 مليون من خلال الموازنة العامة، و26 مليون من خلال المساعدات والمنح الخارجية. كما سيتفيد القطاع الصناعي من العديد من المشاريع والبرامج المدونة في البرنامج، والذي يسعى الى رفع النمو الاقتصادي ومحاولة تخفيض نسب البطالة. فالهدف الأول المعني بتحسين بيئة الاستثمار وممارسة الاعمال، سيعمد الى تطوير الإطار الناظم للتشريعات وتحفيز الاستثمار وصولا الى تخفيض كلف الإنتاج ورفع التنافسية.

وسيتفيد القطاع الصناعي من 48 أولوية التي وضعها البرنامج بشكل مباشر وغير مباشر، حيث تمس جميعها بيئة الاعمال في المملكة، ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة أن عدد من الأولويات التي تم وضعها تم استرجعها من الاستراتيجيات السابقة، ويظهر أن الجهات الحكومية تحمل بعضاً من التفاؤل في تطبيق تلك الأولويات خلال عامين، إضافة الى ان الأوليات المكتوبة تحتاج الى خطط تنفيذية يوضح عليها المسؤوليات والشراكة

بين الجهات الحكومية. كما يؤمل ان تحدد تلك الخطط أدوات الرقابة والمسائلة في التنفيذ وعدم اقتصار ذلك على وحدة متابعة الإنجاز بحيث تظهر ملامح المسائلة في حال عدم التنفيذ.

ومن جهة أخرى يتبين من الخطة اختيارها لأولويات محددة واعتبار تلك الأولويات كافية في مجال او موضع محدد لإظهار نقاط التحسن، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم تحديد أولوية التوسع في برامج الشركة الأردنية لضمان القروض كاداه لتسهيل الوصول الى مصادر التمويل، ولم تذكر أي آليات أخرى يمكن تنفيذها وتقع ضمن الأولويات كتفعيل قانون راس المال المغامر، او تطوير قانون الاعسار والافلاس.

ج - التحليل الرباعي للقطاع الصناعي

يمكن تقيم حالة القطاع من خلال النظر الى التحليل الرباعي للأداء القطاع ومتابعة التحديات التي واجهته، اذ تنبثق نقاط القوة ونقاط الضعف من بيئة العمل الداخلية للقطاع، اما الفرص والتهديدات فهي من البيئة المحيطة للقطاع.

جدول رقم (11) التحليل الرباعي للقطاع الصناعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
◆ يمثل ما يزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي. ◆ يتشابك من خلال الترابطات الامامية والخلفية مع العديد من القطاعات وخصوصا القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية. ◆ يشغل أكثر من 255 ألف عامل. ◆ تصل منتجاته الى أكثر من 160 بلد في العالم وأكثر من مليار مستهلك. ◆ يمثل ما يقارب 93% من الصادرات. ◆ جاذب للاستثمارات الخارجية والداخلية حيث يستحوذ على أكثر من 65% من الاستثمار الأجنبي المباشر. ◆ اهتمام الجهات الحكومية في دعم والترويج للقطاع وتطويرها حوافز استثمارية وضريبية للقطاع. ◆ وجود الميزة النسبية والميزة التنافسية لبعض المنتجات حيث تمتلك منتجات البحر الميت الميزة النسبية كما يمتلك قطاع الغذائية ميزة تنافسية. ◆ وجود الغرف الصناعية والجمعيات القطاعية الممثلة لمصالح القطاع. ◆ توزعه الجغرافي في مختلف مناطق المملكة وقدرته على التوسع والنمو كون منشآت القطاع صغيرة ومتوسطة. ◆ توفر برامج ضمان القروض وضمان الصادرات. ◆ توفر برامج تمويل بأسعار فائدة تفضيلية للقطاع. ◆ قدرة القطاع في تحمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في الشركات الكبرى. وناجحة في تحقيق مستويات آمنة للمديونية. ◆ نسبة السداد المريحة للقطاع وقدرته على تغطية التزاماته التمويلية وخصوصا قدرته على تغطية كلفة الاقتراض (الفوائد).	◆ ضعف استخدام التكنولوجيا في اغلب القطاعات. ◆ ضف البنية التحتية الخادمة للقطاع. ◆ ارتفاع الكلف الإنتاجية وخصوصاً كلف العمالة والطاقة وسلاسل التزويد. ◆ ارتفاع حجم الضرائب والرسوم المدفوعة من القطاع. ◆ وجود بيروقراطية عالية وتعدد المرجعيات الحكومية المشرفة على القطاع. ◆ عدم وجود كفاية من العمالة المدربة والمؤهلة المحلية وحاجة القطاع الى العمالة الوافدة. ◆ ضعف قدرته للوصول الى التمويل. ◆ ضعف قدرته على فتح أسواق جديدة. ◆ وجود معيقات جمركية وغير جمركية امام التصدير. ◆ ضعف قاعدة الإنتاج. ◆ اعتبار اغلب منشآت القطاع منشآت عائلية. ◆ عدم تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع. ◆ ضعف الثقافة المالية للعديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وخصوصا في جانب اختيار المنتج التمويلي المناسب للمشروع. ◆ عدم امتلاك القطاع للضمانات الملائمة وتركز جزء من ضماناته في الأصول الثابتة. ◆ ارتفاع نسبة الضمانات المطلوبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ◆ ضعف التاريخ الائتماني للدراسات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ◆ وجود عدد من المشاريع التي تعمل في الاقتصاد غير المنظم. ◆ ضعف المهارات المالية والإدارية للرياديين في القطاع.

تابع / جدول رقم (11) التحليل الرباعي للقطاع الصناعي

الفرص	التهديدات
◆ وجود خطط لإعادة تنظيم القطاع وتطويره. ◆ وجود اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية ودولية لتسهيل صادرات القطاع. ◆ إمكانية فتح السوق الافريقي امامه واستغلال الفرص التصديرية الضائعة. ◆ إمكانية الاستفادة من المشاريع الكبرى الحكومية. ◆ وجود قانون المشتريات الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ◆ الاستفادة من المناطق الصناعية والتنموية المؤهلة لخدمة القطاع الصناعي. ◆ وجود مكون الريادة والابتكار لديه. ◆ قدرته على توظيف التكنولوجيا وتطوير العناقيد. ◆ قدرته على تدريب وتأهيل العمالة المحلية. ◆ إمكانية الاستفادة من الإطار التشريعي الناظم لبيئة الاعمال ومنها قانون ضمان الأموال المنقولة، وقانون للإعسار والافلاس للخروج من السوق بطريقة ملائمة. ◆ نمو حصته من التمويل من محفظة الإقراض على مدار السنوات السابقة والتي تبين توفر فرص تمويلية متنوعة في القطاعات الفرعية. ◆ تعتبر شركات القطاع الكبرى غير معتمدة عل الاقتراض بشكل عام، وينعكس ذلك في فرص تمويلية جديدة ◆ تنوع الاحتياجات التمويلية للقطاعات الفرعية ما بين قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل. ◆ فرص التمويل الأخضر والصديق للبيئة للقطاع. ◆ قدرته على الاستفادة من الأنظمة والخدمات الإلكترونية الرقمية للقطاع المصرفي. ◆ إمكانية حصول القطاع على منتجات تمويلية مختلفة (إسلامية وتجارية)، وإمكانية استفادته من التمويلات الجديدة كالصكوك الإسلامية.	◆ وجود منافسه عالية في الإقليم لجذب الاستثمارات الخارجية. ◆ وجود عجز في الميزان التجاري لصالح المستوردات. ◆ تفضيل المستهلك للبضائع الأجنبية. ◆ احتمالية اغراق السوق المحلي ببعض المنتجات المستوردة. ◆ عدم ثبات البيئة التشريعية والسياسات الضريبية على القطاع. ◆ وجود صراعات إقليمية اثرت في السابق على المنافذ التصديرية وإمكانية حدوث ذلك مرة أخرى. ◆ تغير السياسات في دول الجوار حول استيراد المنتجات الأردنية نتيجة لتطوير تلك البلدان لصناعات مماثلة او شبيه بالصناعات لأردنية. ◆ الانخفاض المستمر في سوق عمان المالي الذي يؤثر على القيم السوقية لشركات القطاع. ◆ مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص على التمويل المتاح. ◆ السياسات الحمائية لبعض الدول ووجود العوائق غير الجمركية امام صادرات القطاع.

د - قانون الاستثمار والحوافز الاستثمارية

يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات استفادةً من قانون الاستثمار؛ فقد وصلت حجم الاستثمارات المستفيدة من القانون الى 618 مليون دينار، كانت حصة قطاع الصناعة منها ما يقارب 404 مليون بنسبة وصلت الى 65% في عام 2020، ومن الملاحظ ان حجم الاستثمارات الكلي وعلى مدار السنوات السابقة قد تذبذب صعودا وهبوطاً. فقد تراجع حجم الاستثمار في عام 2019 مقارنة مع 2018 الى 38%. وشهد ارتفاعاً في عام 2020 بنسبة 27%.

الشكل رقم (18) توزيع حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي المستفيدة من قانون الاستثمار (مليون دينار)[41]

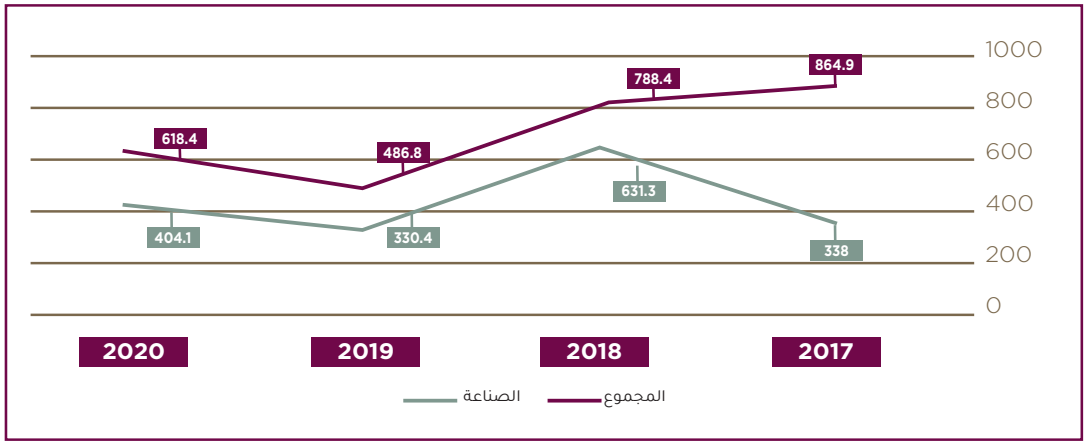

1 - نظام حوافز ضريبة الدخل للقطاع الصناعي

اقر نظام حوافز ضريبة الدخل للقطاع الصناعي رقم 18 لسنة 2020 والذي يبين الضرائب على القطاع الصناعي ولا يشمل هذا النظام المناطق التنموية او مستفيدا من نظام تخفيض ضريبة الدخل في المناطق الأقل نمواً رقم (44) لسنة 2016.

ويعتمد النظام على تقديم تخفيض (نسبة مئوية) على ضريبة الدخل المستحقة، والتي سترتفع بشكل تدريجي على مدار خمسة سنوات، كما لا يسمح النظام بان تقل نسبة الضريبة عن 14% على الأنشطة الصناعية كافة و10% على نشاطي الألبسة وصناعة الادوية، كما وضع النظام مجموعة من الشروط على المنشآت يجب ان تنفذها لتسطيع الاستفادة من كامل نسبة التخفيض المقرة، ومن أبرز تلك الشروط:

- وجود نسبة معينة من الايدي العاملة الأردنية في المنشأة ورفع نسبة العمالة سنوياً بنسبة معينة، ويعطي هذا الشرط نسبة من معيار التخفيض قيمته 31%.

(41) بيانات هيئة الاستثمار والتقرير السنوي للهيئة 2020.
تعمل وزارة الصناعة والتجارة على مراجعة عدد من القوانين ذات العلاقة بالحوافز.

- تشغيل الاناث وذوي الإعاقة ويحصل هذا المعيار نسبة 23% من نسبة التخفيض.
- ان تكون المنشأة من ضمن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويحصل هذا المعيار على 23% من نسبة التخفيض.
- ان يتواجد النشاط الصناعي في المحافظات والمنطق الأقل نمواً باستثناء المناطق التابعة لحدود امانة عمان، ويحصل هذا المعيار على نسبة تخفيض 14% من نسبة التخفيض. و9% ان كان النشاط في داخل حدود امانة عمان.

جدول رقم (12) ضريبة الدخل على الأنشطة الصناعية وفق قانون رقم (18) لسنة 2020

العام	الضريبة المستحقة	نسبة التخفيض في حال تطبيق كافة شروط	الضريبة المستحقة	نسبة التخفيض في حال تطبيق كافة شروط
	كافة الأنشطة الصناعية		الصناعات الدوائية وصناعة الملابس	
2019	% 15	% 1	% 10	% 0
2020	% 16	% 2	% 14	% 4
2021	% 17	% 3	% 16	% 6
2022	% 18	% 4	% 18	% 8
2023	% 19	% 5	% 19	% 9
ما بعد عام 2023	% 20	% 6	% 20	% 10

2 - الحوافز الاستثمارية

تقدم للمنشآت مجموعة من الحوافز المتعلقة بالضريبة المبيعات والرسوم الجمركية وتقسم تلك الحوافز الى حوافز خارج المناطق التنموية حيث تعطى المنشآت اعفاء من الرسوم الجمركية وتخفيضاً على الضريبة العامة على المبيعات الى نسبة صفر، وذلك وفق جداول محددة، ولبعض المواد يمكن استيفاء ضريبة المبيعات واعادتها خلال 30 يوم. كما يتم تخفيض الضريبة المستحقة على الأنشطة الاقتصادية الصناعية والحرفية والانشطة الاقتصادية المتعلقة بالجدول التالي على ان لا تقل ضريبة الدخل المستحقة لأي نشاط بعد التخفيض عن 5% من الدخل الخاضع للضريبة. كونها مناطق الأقل تنمية في المملكة.

جدول رقم (13) المناطق التي يتم تخفيض الضريبة عليها

الفئة	المنطقة	مدة التخفيض	نسبة التخفيض
أ	يشمل الألوية التالية (الاغوار الشمالية، دير علا، الشونة الجنوبية، الاغوار الجنوبية، الرويشد، البادية الشمالية، البادية الشمالية الغربية ،الجيزة باستثناء حدود بلدية الجيزة الجديدة، الموقر باستثناء حدود بلدية الموقر)، محافظة العقبة باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وقضاء الأزرق).	20 سنة	%100
ب	تشمل المحافظات (معان ،الطفيلة ،الكرك ، عجلون).	20 سنة	%80
ج	تشمل المحافظات (جرش، المفرق ، اربد باستثناء حدود بلدية اربد الكبرى).	20 سنة	%60
د	تشمل المحافظات (العاصمة باستثناء امانة عمان الكبرى، الزرقاء باستثناء حدود بلدية الزرقاء، مأدبا ، البلقاء) حدود بلدية الرصيفة.	20 سنة	%40

اما الحوافز داخل المناطق التنموية فتقسم وفق ما يلي:

- تكون ضريبة الدخل بنسبة 5% من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتي من نشاطها الاقتصادي في القطاع الصناعي أذا حققت نسبة 30% منشأ أردني.
- تكون ضريبة الدخل بنسبة 10% من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتي من نشاطها الاقتصادي داخل المنطقة التنموية لباقي النشاطات.
- تعفى من ضريبة المبيعات الرافعات الشوكية والسيارات المعدة لنقل عشر أشخاص فأكثر بمن فيهم السائق والمباعة الى المؤسسة المسجلة لغايات نقل العمال من والى منشآت عمل هذه المؤسسة في المناطق التنموية.
- تتمتع المؤسسات المسجلة التي تمارس نشاطا اقتصاديا في المنطقة التنموية بإعفاء المواد والمعدات والآلات والتجهيزات ومواد البناء الداخلة في بناء وانشاء وتجهيز وتأثيث جميع أنواع المشاريع التي يتم اقامتها من قبل هذه المؤسسات في المنطقة التنموية بما في ذلك قطع الغيار اللازمة لصيانتها المستمرة والبضائع المستوردة للمنطقة التنموية لممارسة النشاط الاقتصادي او المصدرة منها لخارج المملكة من الرسوم الجمركية باستثناء رسوم الصادرات وبدل الخدمات والأجور المستحقة وفقاً للتشريعات النافذة.

- لا تخضع السلع المنتجة او المصنعة في المناطق التنموية والمستوفية بشروط المنشأ الأردني للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عند وضعها في الاستهلاك في السوق المحلي.
- يتم استيفاء ضريبة المبيعات بنسبة 7% من قيمة بيع الخدمات التي يتم تحديدها بموجب التشريعات المعمول بها عندما تباع للاستهلاك في المنطقة التنموية.
- تخفض الضريبة العامة المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة المسجلة بشرائها او استيرادها لغايات ممارسة نشاطها الاقتصادي داخل المناطق التنموية لنسبة (الصفر) دون التزام المؤسسة المسجلة بتقديم اي كفالة لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص.
- يحق لمزودي البضائع والخدمات المسجلين طلب رد الضريبة العامة المدفوعة من قبلهم طلب رد الضريبة العامة على المبيعات التي سبق دفعها على السلع المباعة الى المؤسسات المسجلة في المنطقة التنموية.

3 - الفرص الاستثمارية المتاحة[42]

قدمت هيئة الاستثمار ووزارة التخطيط سابقا الخارطة الاستثمارية للمملكة والتي احتوت على ما يزيد عن 120 مشروع وبكلفة 300 مليون دينار، وقسمت تلك المشاريع المقترحة وفق الميزة النسبية لكل محافظة، الا انه لم يتم تحديث تلك الخارطة في السنوات التي تلت اطلاقها ويقدم الجدول ادناه مجموعة من الفرص الاستثمارية المنشورة على موقع هيئة الاستثمار سابقاً. .

(42) البيانات المتوافرة والمنشورة على الموقع الالكتروني وزارة الاستثمار.

جدول رقم (14) الفرص الاستثمارية وفق موقع وزارة الاستثمار

اسم المصنع	الموقع	حجم الاستثمار مليون دولار امريكي	معدل العائد الداخلي% / فترة الاسترداد (سنة)
تصنيع المنتجات الانشائية خفيفة الوزن من التف البركاني	المفرق	2.9-2.1	%24.6 / 6.5
مصنع سيراميك	منطقة معان التنموية	64	%21.7 / 7
مصنع تجميع رقائق السيليكون الكهروضوئية	منطقة معان التنموية	11.5	%22.1 / 8
مصنع حامض الفسفوريك	منطقة معان التنموية	70	%15.1 / 9
توسعة مصنع قطع غيار للمعدات الثقيلة	محافظة الزرقاء	6.5	%22 / 3.5
مصنع الزجاج المصقول	منطقة معان التنموية	150	%15.9 / 8
مصنع اثاث طبي	المدن الصناعية	4.2	%25-18 / 9-3
توسعة مصنع انتاج الأسمدة العضوية	منطقة المفرق التنموية	750	%25-18 / 9-3
مصنع سيليكاجل	منطقة معان التنموية	2	%21 / 5
مصنع املاح وإعادة تأهيل حوض الأزرق	الزقاء	22.2	%27 / 5
مصنع العبوات الزجاجية	منطقة معان التنموية	21	%15-14 / 4
مصنع السيليكات	منطقة معان التنموية	4	%27 / 4

4 - مستقبل القطاع ضمن الخطط الحكومية

حسن البنك الدولي من توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي الى 1.9% بدلا من 1.6%، كما يتوقع ان يصل النمو في عام 2022 الى 2.2%. ووفق البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة للأعوام 2021-2024 تتوقع الحكومة تحسناً ملحوظاً في نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث تستهدف الوصول الى 3% في عام 2022 و 3.1 في عام 2023 وصولا الى 3.3% في عام 2024.

ويعتبر البرنامج الذي أطلقته الحكومة للأعوام (2021-2024) الأداة لتحديد توقعات النمو للقطاعات وتحسين بيئة الاعمال للقطاعات وخصوصاً القطاع الصناعي، حيث يستهدف البرنامج رفع قيمة الاستثمار الأجنبي وتخفيض عجز الميزان التجاري، ورفع معدل الصادرات إضافة الى خفض الضرائب كنسبة من الإيرادات المحلية، إضافة الى زيادة النقد (السيولة) المتاحة في الاقتصاد، ويمثل الجدول رقم (15) النسب التي تستهدفها الحكومة حتى عام 2024.

جدول رقم (15) بعض مستهدفات الحكومة وفق البرنامج التنفيذي التأشيري للأعوام (2021-2024)

السنة	2021	2022	2023	2024
الاستثمار الأجنبي (مليون دينار)	709	922	1205	1489
عجز الميزان التجاري	-10	-6.5	-5.5	-4.9
معدل نمو الصادرات	8.7	7	7	6.5
معدل نمو المستوردات	6.8	4.9	4.5	4.7
نسبة نمو عرض النقد	3.4	5	5.6	5.9
نسبة الضرائب إلى الإيرادات المحلية	75.5	75.3	75.3	75.2

وقسم البرنامج الى سبعة محاور يقع معظمها في صلب عمل القطاع الصناعي، حيث تصل تكاليف البرنامج الى 16 مليار دينار، وُرتِّبت المشاريع ضمن المحاور بحسب الأولوية تبعاً لمعايير رئيسة منها ارتباطها بتحقيق الأهداف القطاعية والوطنية، وجاهزيتها للتنفيذ، علاوة على تحديد أثرها الإيجابي على النمو والتشغيل وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

جدول رقم (16) كلفة أولويات البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)

المتعلقة بالقطاع الصناعي (مليون دينار)

	2021	2022	2023	2024	المجموع
محور الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	11.2	6.6	2.6	2.8	23.2
محور التحوُّل إلى الاقتصاد الرقميّ والأخضر	87.6	128.8	140.4	166.7	523.5
محور تحفيز الاستثمار والقطاعات المنتِجة	150.5	301.8	282.6	281	1,015.90
الصناعة والتجارة - ريادة الأعمال - المشاريع الصغيرة والمتوسطة (فرعي)	50.8	97.6	100.8	98.2	347.4
بيئة الاعمال - الاستثمار (فرعي)	28.2	27.8	12.3	11	79.3
محور خدمات البنية التحتية	299.2	615.3	785.3	507.7	2,207.50
النقل (فرعي)	50.8	130.9	134.5	132.3	448.5
محور التشغيل ومكافحة الفقر	590.5	385.6	368.9	395.8	1,740.80
التشغيل والتدريب (فرعي)	287.6	174.7	158	170.8	791.1

وفي المجمل سيتفيد القطاع الصناعي مما يقارب من 350 مليون خلال السنوات القادمة، وسيتم تطوير عدد من المشاريع الفرعية من أبرزها:

- دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والابتكارية وتعزيز استدامتها.
- دعم التنافسية في القطاعات الاقتصادية.
- توسيع قاعدة المصدرين وتقديم برامج دعم مالي للشركات.
- تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار.
- تبسيط إجراءات التسجيل للمستثمرين.
- تطوير المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال.

ووفق البرنامج تم تحديد أولويات القطاعات ضمن المحاور المذكورة أعلاه، الا ان هنالك طرق مختلفة لتحديد القطاعات ذات الاثر في التنمية الاقتصادية؛ ومنها اختيار القطاعات ذات الاهمية النسبية الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي، او اختيار القطاعات

ذات الاهمية الأكبر في معدل النمو الاقتصادي، او اختيار القطاعات ذات الأداء المستقر في الاقتصاد، او القطاعات ذات نسب التشغيل المرتفعة، الا ان تصميم المحاور جاء معتمدا على مجموعة من المرجعيات والخطط السابقة منها وثيقة الأردن 2025، مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والنمو المتوازن وخلق فرص العمل للأعوام 2018-2024، برنامج الأردن مع صندوق النقد الدولي لدعم الاستقرار المالي وتعزيز النمو للفترة 2020-2024، أهداف أجندة التنمية المستدامة تجاه 2030.

الآفاق التمويلية للقطاع

إن تحليل واقع وقدرات وملامح القطاع الصناعي في الأردن تظهر بشكلٍ واضح الآفاق التمويلية المستقبلية والفرص الكامنة في هذا القطاع الحيوي وذلك على المستوى الكلي، والتي يمكن استعراضها في النقاط التالية:

- تمتع القطاع الصناعي بالمرونة والصمود (Resilience): إن ارتفاع واستقرار نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي على مدار الأعوام الماضية تؤكد على أهمية القطاع وعلى قدرته على التعامل مع مختلف الأحداث والصدمات الاقتصادية التي شهدها الأردن، وهذا يدل على تمتع القطاع بالمرونة والصمود والآفاق المستقبلية الواعدة للنمو وخصوصاً في حال تحسن المؤشرات الاقتصادية.

- التشابك مع القطاعات الأخرى والقيمة المضافة العالية: يعتبر القطاع الصناعي وخصوصا قطاع الصناعات الغذائية والتموينية الفرعية من أكثر القطاعات ذات القيمة المضافة، كما يتشابك القطاع الصناعي مع القطاعات الأخرى بترابطات امامية وخلفية تساهم في دفع نموها ومنها قطاع النقل والقطاع التجاري.

- القطاع الصناعي يحظى بدعم وتأييد حكومي: نظراً لأهمية القطاع الصناعي ومساهمته الكبير في الناتج والتوظيف، يحظى القطاع الصناعي بدعم حكومي واضح وهو ما يظهر في مختلف السياسات والخطط الحكومية، فمثلاً يستهدف البرنامج التنفيذي التأشيري للأعوام (2021-2024) مؤشرات ذات علاقة بنمو القطاع، كما يستفيد القطاع من نظام حوافز ضريبة الدخل للقطاع الصناعي، ويمكن أن يكون هذا الدعم الحكومي نقطة قوة للقطاع تشكل أحد المرتكزات الرئيسية التي يمكن الاستناد عليها لتوفير حلول تمويلية للقطاع.

- معدل دوران منخفض لمنشآت القطاع الصناعي: على الرغم من ارتفاع معدل الدوران (الدخول والخروج من السوق) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ عام، إلا أن المنشآت العاملة في القطاع الصناعي تعتبر أكثر ديمومةً واستقراراً وذات عمر أطول مقارنةً مع المنشآت العاملة في القطاعات الأخرى. وعلى الصعيد العام، فيلاحظ وجود ثبات نسبي في عدد منشآت القطاع الصناعي وعدم تراجعها بشكل ملحوظ خلال العشر سنوات الماضية بالرغم من الظروف والتحديات التي شهدها القطاع،

ناهيك عن استقرار عدد المنشآت اقترن بارتفاع نسبي في اعداد العمالة وهو ما قد يكون مؤشراً على النمو والتوسع في أعمال منشآت القطاع.

- العدد الكبير لمنشآت القطاع الصناعي يعطي فرصة للتنويع عالي النطاق ويخفض من مخاطر التركز: يبلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي حوالي 17 ألف منشأة تشغل حوالي 255 ألف عامل. وهذا العدد الكبير من المنشآت يعطي فرصة كبيرة لتنويع المحفظة التمويلية ضمن عدد كبير من الشركات وضمن عدد كبير من القطاعات الفرعية، وهو ما يقلل من مخاطر التركز ومن المخاطر غير النظامية، خصوصاً وأن القطاعات الفرعية المندرجة ضمن قطاع الصناعة تعتبر منخفضة الارتباط فيما بينها (مثلاً قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات غير مرتبط بقطاع الصناعات الغذائية أو قطاع التعدين أو قطاع الصناعات الانشائية).

- الفرص التصديرية الكبيرة للقطاع الصناعي تعطيه فرصة كبيرة للنمو: تمثل صادرات القطاع الصناعي حوالي 93% من إجمالي الصادرات الأردنية، وعلى الصعيد الفرعي فقد شهدت القطاعات الفرعية نمواً واضحاً في الصادرات وخصوصاً خلال وبعد جائحة كورونا، وقد استعادت القطاعات الرئيسية للتصدير زخم صادراتها في عام 2021 مقارنة مع عام 2020 اذ حقق قطاع التعدين نموا في الصادرات بما يقارب 48%، وحقق قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات نموا بنسبة 18.7%، واخيرا قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل بنسبة 5.3%. ومن أهم القطاعات التي حققت نمواً واضحاً في صادراتها رغم صغر حجم مساهمتها في الصادرات الكلية؛ قطاع الصناعات الانشائية والذي حقق نمواً بحوالي 44.6%، وقطاع الصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 44%، اذ مثل عام 2021 بداية الفرصة لتعزيز قدراتهم التصديرية والاستفادة من الظروف المتاحة.

- برامج ضمان القروض الموجهة للقطاع الصناعي أو لضمان الصادرات تزيد من فرص وصول القطاع للتمويل: توفر الشركة الأردنية لضمان القروض العديد من البرامج التي تستهدف ضمان قروض القطاع الصناعي أو ضمان الصادرات. ووجود هذه البرامج يزيد من إمكانية وصول منشآت القطاع للتمويل.

- إمكانية الاستفادة من قانون الأموال المنقولة وسجل الأموال المنقولة: بالرغم من صدور قانون الأموال المنقولة وبدء العمل بسجل الأموال المنقولة، فلا تزال هذه الوسيلة غير فعالة على النحو المرغوب وذلك نظراً للعديد من الأسباب، وفي هذا الصدد فقد يكون معالجة الإشكاليات والتحديات القائمة فيما يخص سجل الأموال المنقولة من الوسائل المهمة في تفعيل وصول القطاع الصناعي للتمويل، خصوصاً وأن حجم الموجودات الثابتة في القطاع الصناعي تعتبر مرتفعة مقارنةً مع القطاعات الأخرى، كما ستساهم خاصية البلوك تشين الى رفع نسب الضمانة على الأموال المنقولة وغير المنقولة للقطاع.

- وجود برامج تمويل مخصصة للقطاع الصناعي من خلال برامج البنك المركزي الأردني: إن برنامجي البنك المركزي الأردني لتمويل القطاعات الاقتصادية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي يتم تنفيذها من خلال البنوك، تتضمن بالإضافة للمزايا التمويلية مزايا أخرى منها انخراط البنوك بتعاملات أكثر مع القطاع الصناعي وهو ما يوفر فهماً أفضل لمتطلبات القطاع طبيعة احتياجاته التمويلية، وهذا قد يساعد البنوك في تصميم برامج تمويلية أكثر ملائمةً لاحتياجات القطاع الصناعي.

- المؤشرات المالية للقطاع الصناعي جيدة عموماً ولكنها تتفاوت من قطاع لآخر ومن شركة لأخرى: إن تحليل المؤشرات المالية العامة للقطاع الصناعي ككل تظهر العديد من النقاط الإيجابية ومنها انخفاض معدل المديونية والتي تتراوح بين35%-40%، وارتفاع معدل تغطية الفوائد والتي تصل الى ما يقارب 7 مرات، إضافة لوجود معدلات ربحية مناسبة حيث يبلغ معدل العائد على الملكية 5.9%. أما على الصعيد الفرعي، فتظهر البيانات وجود قطاعات فرعية جاذبة ومتميزة وتتمتع بمؤشرات مالية جيدة، ومنها قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية والذي حقق أعلى صافي أرباح مقارنةً بباقي القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة المدرجة في البورصة، كما أن تحليل الاتجاه لقطاع صناعات الادوية والصناعات الطبية يظهر تقدماً ونمواً واضحاً عبر الزمن وهو ما يشير لاحتمالية تحقيقه لنمو أكبر في المستقبل، وهو ما ينطبق أيضاً على قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع الملابس والجلود والنسيج.

- توجه القطاع للاعتماد على المزيد من الاقتراض والتمويل: أظهرت نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة النتائج المتعلقة بالسلامة المالية للقطاع الصناعي إلى قدرة القطاع على تحمل صدمة ارتفاع أسعار الفائدة وصدمة انخفاض أرباح الشركات، بشكل مريح وبقاء نسب مديونيته في المناطق الامنة، إضافة الى إمكانية الرفع المالي لشركات القطاع مستقبلاً.

- وجود فرص تمويلية متنوعة: تتنوع الفرص المتاحة في القطاعات الفرعية، فهنالك القطاعات ذات العمالة المكثفة كقطاع الألبسة والمحيكات التي قد تستفيد من الخدمات المالية المتعلقة برأس المال العامل للشركات والخدمات المقدمة الافراد نظرا لارتفاع حجم العمالة. ومن تلك الخدمات: كالمحافظ الإلكترونية وخدمات الهاتف والتطبيقات الذكية، كما تتواجد فرص تمويل الموجودات في القطاعات الأكثر توسعا من حيث عدد المنشآت كقطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وقطاع الصناعات الغذائية. إضافة الى فرص تمويلية متخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي قد تنتقل الى من فئة الى أخرى في حال ساهمت الظروف الاقتصادية في ذلك، علاوة على فرص التمويل المتنوعة لشركات القطاع الكبرى في سوق عمان المالي في حال ادراج شركات صناعية جديدة.

- القطاع الصناعي قائم ومستمر وهو قطاع منظم ويمتلك العديد من الفرص للنمو مستقبلا ضمن التحليل العام لواقع اقطاع، والتي تنعكس مباشرةً في الفرص التمويلية المتاحة فيه.

الجداول الإحصائية

فرص العمل المستحدثة في القطاع الصناعي[43]

القطاع	عمل جديد	ترك العمل	صافي عدد الوظائف المستحدثة / المفقودة
	العدد	العدد	العدد
2018 النصف الاول			
التعدين واستغلال المحاجر	389	242	147
الصناعات التحويلية	6298	3372	2926
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	258	55	204
2018 النصف الثاني			
لتعدين واستغلال المحاجر	209	202	7
الصناعات التحويلية	7066	5827	1239
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	519	80	439
2019 النصف الاول			
لتعدين واستغلال المحاجر	498	380	119
الصناعات التحويلية	14001	9745	4256
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	596	231	365
2020 النصف الاول			
التعدين واستغلال المحاجر	261	1133	-872
الصناعات التحويلية	8965	19274	-10309
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	451	385	67
2020 النصف الثاني			
التعدين واستغلال المحاجر	385	545	-160
الصناعات التحويلية	13611	12040	1571
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	179	191	-12

(43) دائرة الإحصاءات العامة، تجميع الباحث للأعداد النصف سنوية، لم يتم تجميع أي بيانات في النصف الثاني 2019 بسبب جائحة كورونا، وفق مصادر دائرة الإحصاءات العامة.

مساهمة قطاع الصناعة بالصادرات الوطنية

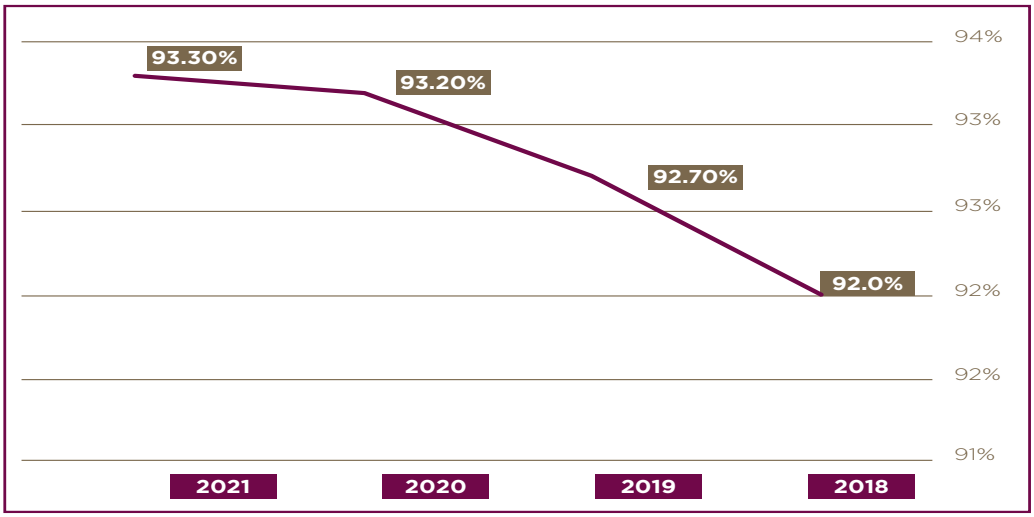

موازنة تمويل برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023

المحور	التمويل (مليون دينار)		
	موازنة عامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي - مساعدات خارجية	المجموع
تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال	85	170	255
تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل	100	0	100
دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية	95	26	121
المجموع الكلي	**280**	**196**	**476**

محاور تمويل برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023

المراجع

- البنك المركزي - مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، العدد الأول - حزيران 2021
- البنك المركزي https://www.cbj.gov.jo/
- الشركة الأردنية لضمان القروض https://www.jlgc.com/
- دائرة الإحصاءات العامة http://dosweb.dos.gov.jo/ar/
- دائرة الجمارك العامة https://www.customs.gov.jo/ar/index.aspx
- سوق عمان المالي https://www.ase.com.jo/ar
- شركة المدن الصناعية https://www.jiec.com/ar
- غرفة صناعة الأردن https://www.jci.org.jo/
- مركز إيداع الأوراق المالية https://www.sdc.com.jo/arabic/index.
- وزارة الاستثمار https://www.moin.gov.jo/ar/home/
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي http://www.mop.gov.jo/Default/Ar
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين http://www.mit.gov.jo/Default/Ar
- تعريف الصناعات يعتمد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح (4) الأمم المتحدة 1998.
- نظام حوافز الأنشطة الصناعة لسنة 2020

- International trade, risk and the role of banks, Journal of International Economics, Volume 107, 2017
  https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0022199617300338
- Are Banks Engines of Export? Financial Structures and Export Dynamics. Policy Research Working Paper; No. 8621. World Bank,
  https://openknowledge.worldbank.org/handle/1098630641/
- European Bank for Reconstruction and Development (EBRD)
  https://www.ebrd.com/documents/comms-and-bis/country-diagnostic-paper-jordan.pdf?blobnocache=true
- Financial Inclusion Report 2018 - 2020 - CBJ
  https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/Financial%20Inclusion%20Report%2020182020-20%.pdf

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5662258 - +962 6 5669328

+962 6 5687011 - +962 6 5684316

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo